الاحتجاج بالحديث النبوي عند علماء اللغة المتقدمين

ـ تأصيل للإشكال النحوي وقراءة في الواقع اللغوي والبلاغي ـ

بقلم

د. حمزة بوخزنة (*)

ملخص

نسعى من خلال هذه الدراسة الكشفَ عن واقع الحديث النّبوي في جملة لا بأس بها من الدراسات اللغوية، لندفع كل ما قد يعلق به من شبهات واهية تزعزع ثقة الباحثين بأصالته وقيمته اللغوية، وهذا من خلال تقديم قراءة دقيقة لأصل الإشكال النحوي من خلال المعايير التي ارتضاها العلماء المتقدمون في تأسيس علوم اللغة بادئ الأمر، ومن المعايير الحاسمة التي وقفنا عليها عندهم السّماع أو النقل كما يطلق عليه ابن الأنباري، وهو رأس الأمر في اثبات عربيّة اللفظ الذي يقتضي صحّة الاحتجاج على تقعيد اللغة . ثم سنتكلم عن ضوابط الاحتجاج، وسنشفع ذلك ببيان مفصل للواقع الاحتجاجي بالحديث من خلال تتبع مظاهره في التراث اللغوي والبلاغي .

الكلمات المفتاحية:

الحديث النبوي؛ الاحتجاج؛ الضوابط؛ النحو؛ البلاغة؛ اللغة .

* أستاذ محاضر –أ– قسم الحضارة الإسلامية– معهد العلوم الإسلامية– جامعة الوادي.

boukhezna-hamza@univ-eloued.dz

مقدمة

تكمن أهمية هذا الموضوع في كونه يتصّل بالسنة النبوية التي تعرضت لكثير من عواصف الاتهام ومعاول الهدم، فمسألة الاحتجاج بالحديث النبوي الذي اعلنها بعض متأخري النّحاة استحالت لدى أعداء ومنكري السنّة النبوية شبهة تُلقى في بطون الكتب هنا وهناك، وكانت قضية الاحتجاج مادة دسمة تلقفها أقلامهم، مقتاتين على تلميع حجج المنكرين لعدم الاحتجاج بالحديث النّبوي.[1] طعناً في السّنة النّبوية عموما، بإظهار عدم صلاحيتها بسبب عدم الوثوق في نسبة كثير من الأحاديث لفظا أو معنىً للنبي ﷺ، وقد تبنّى هذا كثير من أصحاب الفكر والقراءات الحداثيّة كما هو معلوم.

وقد رام منكروا السّنة من خلال عرض هذه الشبهة الجمع بين غرضين لإنكارها ومحو أي أثر لها في الوجود، **الأول:** إنكار صلاحية السنة في الهداية والتشريع وهذا هو الهدف الرئيسي لهم في كل ما قالوه وكتبوه. **الثاني:** إنكار صلاحية السنة في مجال اللغة والنحو والصرف فهي لا خير فيها أبداً، لا في شؤون الدين، ولا في شؤون اللغة والنحو والصرف. إذن هي مجرد عبء حملته الأمة فوق ظهرها على مدى أربعة عشر قرناً أو تزيد، دون جدوى تُرجى منها؟.[2]

ولقد حفل أصحاب هذه الشبهة بإعلاء شأن الفريق الرافض للاستشهاد بالحديث النبوي والاحتجاج به على ثبوت اللغة على قلة عددهم، بينما ضربوا الذكر صفحا عن رصد الموقف المؤيد للاستشهاد بالحديث في عموم مباحث اللغة، فغلبوا كفّة القلّة ورجّحوها على كفةّ الكثرة، ولا يخفى ما في هذا الميزان المختل من سوء النيّة وتدبير ليل.

والأمر الآخر الذي دعانا إلى خوض غمار هذا البحث ما قد يقع من لبس مما يفهم من الكلام غير الدّقيق الذي لا يستند إلى استقراء لبعض الباحثين والدارسين المحدثين، من أنّه لم يكن للحديث حظّ وافر في استشهاد أهل اللغة الأوائل عموما في كتبهم، وذلك عندما نجد أحمد الاسكندري يقول: ((مضت ثمانية قرون والعلماء من أوّل أبي الأسود الدؤلي إلى ابن مالك لا يحتجون بلفظ الحديث في اللغة إلا الأحاديث المتواترة، وقد اختلف في عددها، فيل: ثلاثة، قيل: خمسة، وقيل: خمسة، إلى ستة عشر...))(3)

ويقول سعيد الأفغاني: ((المنهج الحق بالبداهة أن يتقدّم الحديث سائر كلام العرب من نثر وشعر في باب الاحتجاج في اللغة وقواعد الإعراب، إذ لا تعهد العربية في تاريخها بعد القرآن الكريم بياناً أبلغ من الكلام النّبوي ولا أروع تأثيراً ولا أفعل في النفس ولا أصحّ لفظاً ولا أقوم معنىً؛ ولكن ذلك لم يقع كما ينبغي لانصراف اللغويين والنحويين المتقدّمين إلى ثقافة ما يزوّدهم به رواة الأشعار خاصة، انصرافا استغرق جهودهم، فلم يبق فيهم لرواية الحديث ودرايته بقيّة، فتعللوا لعدم احتجاجهم بالحديث بعلل، كلها وارد بصورة أقوى على ما احتجوا به هم أنفسهم من شعر ونثر))(4).

ومن خلال كل ما تقدّم نجد انفسنا أمام إشكالات نطرحها كالآتي:

– إلى أي مدى كان اعتناء علماء اللغة والبلاغة المتقدمين بالحديث النّبوي، وفيم تتجلى لنا مظاهر هذه العناية في مختلف جهودهم اللغوية والبلاغية؟

– وما هي أبرز الضوابط والمعايير التي حاول العلماء رصدها للاعتداد بالحديث النّبوي شاهداً وحجةً في علوم اللغة والبلاغة؟

ولعلّ ما نرمي إليه من خلال هذه الورقات الكشفَ عموما عن واقع الحديث النّبوي في جملة لا بأس بها من الدراسات اللغوية، ولندفع كل ما قد يعلق به من شبهات واهية تستهدف ثقة الناس ويقينهم به، وإن كانت هذه الشبهات في الحقيقة قد لا تستحق في القيمة مداد الحبر الذي تكتب به بله أن تترصدها الأقلام بالرّد المفصل والطرح المعمّق لدحضها. مع هذا لا نرى مانعا في ردّها بالواقع اللغوي والبلاغي من جهود العلماء القدامى. وهو ما كان محفّزا لنا للخوض في هذا الموضوع لنبرز من خلاله مدى احتفاء اللغويين عموما بالشاهد الحديثي في مصنّفاتهم، والتعويل عليه كمصر أساسي من مصادر الاحتجاج التي لا يمكن أبدا تجاوزها، ولعلّنا في هذا السياق ننقل قولاً مهمّا للخليل عندما سؤل عن معنى الرّجز، في قوله: « الرجز المشطور والمنهوك ليسا من الشعر، وقيل له: ما هما؟ قال: أنصاف مسجّعة، فلما رد عليه، قال: « لأحتجن عليهم بحجة فإن لم يقروا بها عسفوا » فأحتج عليهم بأن رسول الله ﷺ كان لا يجري على لسانه الشّعر، وقال النبي ﷺ في حفر الخندق: ((هل أنت إلا إصبع دميت ... وفي سبيل الله ما لقيت))

فهذا على المشطور. وقال النبي ﷺ: ((أنا النبي لا كذب ... أنا ابن عبد المطلب)) فهذا من المنهوك، ولو كان شعرا ما جرى على لسانه، فإن الله عز وجل- يقول: **{[وَمَا عَلَّمْنَاهُ الشِّعْرَ وَمَا يَنْبَغِي لَهُ]} سورة يس:69**.(5)

وللإجابة عن هذه الأسئلة السابقة وضعنا خطة تضمنت المحاور الآتية:

مقدمة: تطرقت إلى أهمية الموضوع وأسباب اختياره وإشكاليته وأهدافه ومحاور دراسته.

المحور الأول: القيم اللّغوية والبلاغية للحديث النّبوي الشريف.

المحور الثاني: ضوابط الاستشهاد بالحديث في الدراسات اللغوية.

المحور الثالث: الواقع اللغوي والبلاغي للحديث النّبوي في جهود العلماء القدامى.

خاتمة: وفيها أبرز النتائج والتوصيات.

المحور الأول:

القيم اللغوية والبلاغية للحديث النبوي الشريف

يعدّ كلام النّبي ﷺ في ذروة ابلاغ ما انتهى إليه الكلام البشري صياغة ومعنى، وقد كان بكلامه يخاطب الإنسان فيبلغ المعنى قلب صاحبه بمجرد أن ينتهي لفظه منه، وبما أنّ الرسول عربي وهو من قريش التي اجتمعت فيها أعلى طبقات الفصاحة والبلاغة على تباعد بين أطرافها في القبائل العربية التي كانت بالقرب منها أو من التي كانت تفد عليها في مختلف المواسم(6)، فقد كان كلامه صلى الله عليه وسلم جاريّا وفق سنن العرب في التراكيب ومعهودها في المعاني وأعرافها الأسلوبية المتنوعة. وكيف نجوّز لأنفسنا التّوقّف في فصاحته ﷺ وهو الذي وصف نفسه بأنّه أفصح العرب على الإطلاق وأقومهم لسانا ومنطقا وأفضلهم نشأة لغوية، يقول: ((أنا أعرب العرب، ولدت في بني سعد، فأنىّ يأتيني اللحن)). ويقول: ((أَنا أفصح العرب، بيد أني من قريش، ونشأت في بني سعد بن بكر)).

وقد أثبت القرآن الكريم للنّبي ﷺ علو مقامه في البيان والإبلاغ فقال جل شأنه: {[**أُولَئِكَ الَّذِينَ يَعْلَمُ اللَّهُ مَا فِي قُلُوبِهِمْ فَأَعْرِضْ عَنْهُمْ وَعِظْهُمْ وَقُل لَّهُمْ فِي أَنفُسِهِمْ قَوْلًا بَلِيغًا**]} **النساء: 63.**

أمر تعالى نبيه ﷺ بأنّ يعظ المنافين، أن يقول لهم: ((**فِي أَنفُسِهِمْ قَوْلًا بَلِيغًا**))، فكانت هذه الآية شهادة بيّنة ودليل واضح من الله عزّ وجل لرسوله الكريم في مقدرته على

الكلام البليغ، والأسلوب العميق المؤثر في النفوس، مع الحكمة البالغ أقصاها لكي يضع الكلام في موضعه.(7) يقول الرافعي: « ولا نعلم أن هذه الفصاحة قد كانت له ﷺ إلا توفيقًا من الله وتوقيفًا، إذ ابتعثه للعرب وهم قوم يقادون من ألسنتهم، ولهم المقامات المشهورة في البيان والفصاحة؛ ثم هم مختلفون في ذلك على تفاوت ما بين طبقاتهم في اللغات آداب العرب، فمنهم الفصيح والأفصح، ومنهم الجافي والمضطرب، ومنهم ذو اللوثة والخالص في منطقه، إلى ما كان من اشتراك اللغات وانفرادها بيهم، وتخصص بعض القبائل بأوضاع وصيغ مقصورة عليهم، لا يساهمهم فيها غيرهم من العرب، إلا من خالطهم أو دنا منهم دنو المأخذ. فكان ﷺ يعلم كل ذلك على حقه؛ كأنما تكاشفه أوضاع اللغة بأسرارها، وتبادره بحقائقها؛ فيخاطب كل قوم بلحنهم وعلى مذهبهم، ثم لا يكون إلا أفصحهم خطابًا، وأسدهم لفظًا، وأبينهم عبارة، ولم يعرف ذلك لغيره من العرب، ولو عرف لقد كانوا نقلوه وتحدثوا به واستفاض فيهم ».(8)

وقد شهد لبلاغة الرسول ﷺ علماء النحو واللغة والبيان في مصنفاتهم، وبيّنوا في مواضع عديدة تفوّق التعبير النبوي عن كلام العرب في مختلف نظومه وفنونه. فقد نقل محمد بن سلّام قول يونس بن حبيب وهو من كبار النحاة في عصره: « ما جاءنا عن أحد من روائع الكلام ما جاءنا عن رسول الله ﷺ ».(9)

ويقول الجاحظ في وصف بلاغته ﷺ: « هو الكلام الذي قل عدد حروفه، وكثر عدد معانيه، وجل عن الصنعة، ونزه عن التكلف. استعمل المبسوط في موضع البسط؛ والمقصور في موضع القصر، وهجر الغريب الوحشي، ورغب عن الهجين السوقي؛ فلم ينطق عن ميراث حكمه، ولم يتكلم إلا بكلام قد حف بالعصمة، وشد بالتأييد، ويسر بالتوفيق، وهذا الكلام الذي ألقى الله المحبة عليه وغشاه بالقبول،

وجمع بين المهابة والحلاوة، وبين حسن الإفهام وقلة عدد الكلام هو مع استغنائه عن إعادته وقلة حاجة السامع إلى معاودته، لم تسقط له كلمة، ولا زلت له قدم، ولا بارت له حجة، ولم يقم له خصم، ولا أفحمه خطيب، بل يبذ الخطب الطوال بالكلام القصير، ولا يلتمس إسكات الخصم إلا بما يعرفه الخصم، ولا يحتج إلا بالصدق، ولا يطلب الفلج إلا بالحق، ولا يستعين بالخلابة، ولا يستعمل المؤاربة، ولا يهمز ولا يلمز، ولا يبطئ ولا يعجل، ولا يسهب ولا يحصر؛ ثم لم يسمع الناس بكلام قط أعم نفعًا ولا أصدق لفظًا، ولا أعدل وزنًا، ولا أجمل مذهبًا، ولا أكرم مطلبًا، ولا أحسن موقعًا، ولا أسهل مخرجًا، ولا أفصح عن معناه، ولا أبين عن فحواه من كلامه ﷺ)).(10)

ويقول مصطفى صادق الرافعي: ((بيد أن رسول الله ﷺ كان أفصح العرب، على أنه لا يتكلف القول، ولا يقصد إلى تزيينه، ولا يبغي إليه وسيلة من وسائل الصنعة، ولا يجاوز به مقدار الإبلاغ في المعنى الذي يريده، ثم لا يعرض له في ذلك سقط ولا استكراه؛ ولا تستزله الفجاءة وما بيده من أغراض الكلام عن الأسلوب الرائع، وعن النمط الغريب والطريقة المحكمة، بحيث لا يجد النظر إلى كلامه طريقًا يتصفح منه صاعدًا أو منحدرًا؛ ثم أنت لا تعرف له إلا المعاني التي هي إلهام النبوة، ونتاج الحكمة، وغاية العقل، وما إلى ذلك مما يخرج به الكلام وليس فوقه مقدار إنساني من البلاغة والتسديد وبراعة القصد والمجيء في كل ذلك من وراء الغاية)).(11)

وأكثر من هذا أنّنا نجد نقاد اللغة والأدب يجعلون من معرفة حديث النبي ﷺ شرطا لتطوير الملكة اللغوية وسبيلا لاستجلاب المكنة البلاغية ومسلكا يحتاج إليه المتكلم ليدرب نفسه على صناعة الكلام واتقانه. فقد ذكر ابن الأثير أنّ من الشروط التي يحتاج إليها المؤلف وناظم الكلام المعرفة بالحديث النّبوي، وذلك لعلو مقامه في

البلاغة بعد القرآن الكريم، في قوله: « ويحتاج الكاتب إلى جميع هذا أيضاً ويختص بما يفتقر إليه من معرفة المخاطبات وفنون المكاتبات والتوقيعات ورسوم التقليدات مع الاطلاع على كتاب الله تعالى وشريعته... حفظ ما يحتاج إليه من الأخبار الواردة عن النبي ﷺ، والسلوك بها مسلك القرآن الكريم في الاستعمال ».[12]

وإذا رمنا بيان القيمة اللغوية والبلاغية للحديث النبوي فإننا نروم سهلا جليا إذ لا يخفى على من يقرأ أحاديثه ﷺ أن يجد على المستوى اللغوي والبلاغي ما ينمّ على حجيّة النص النبوي في التقعيد للغة العربية وضبط ما يتعلق بمختلف مجالاتها. وسنقف على شواهد من هذا القبيل في مبحث الشاهد الحديثي عند علماء اللغة والبلاغة، وكيف كانوا يستعنون بالحديث في تقوم اللسان العربي وضبط دلالاته ومعانيه.

وحتى لا نطيل أكثر لندع الرافعي يبرز لنا القيمة اللغوية والبيانية للحديث النّبوي، هاته القيمة التي جعلت منه عند جمهور اللغويين والبلاغيين الأصل الثاني من أصول الاحتجاج بعد القرآن الكريم، يقول: « إذا نظرت فيما صح نقله من كلام النبي ﷺ على جهة الصناعتين اللغوية والبيانية، **رأيته في الأولى** مسدد اللفظ محكم الوضع جزل التركيب. متناسب الأجزاء في تأليف الكلمات، فخم الجملة واضح الصلة بين اللفظ ومعناه واللفظ وضريبه في التأليف والنسق، ثم لا ترى فيه حرفًا مضطربًا؛ ولا لفظة مستدعاة لمعناها أو مستكرهة عليه؛ ولا كلمة غيرها أتم منها أداء للمعنى وتأتيًا لسره في الاستعمال؛ **ورأيته في الثانية** حسن المعرض، بين الجملة، واضح التفضيل، ظاهر الحدود جيد الرصف، متمكن المعنى؛ واسع الحيلة في تصريفه، بديع الإشارة، غريب اللمحة، ناصع البيان، ثم لا ترى فيه إحالة ولا استكراهًا، ولا ترى اضطرابًا ولا خطلًا، ولا استعانة من عجز، ولا توسعًا من ضيق، ولا ضعفًا في وجه من الوجوه...

أما اللغة فهي لغة الواضع بالفطرة القوية المستحكمة، والمنصرف معها بالإحاطة والاستيعاب، وأما البيان فبيان أفصح الناس نشأة، وأقواهم مذهبًا، وأبلغهم من الذكاء والإلهام، وأما الحكمة فتلك حكمة النبوة، وتبصير الوحي وتأديب الله، وأمر في الإنسان من فوق الإنسانية ».(13)

يتضح من كلام الرافعي أنّ الخطاب النبوي يجمع بين قوة اللغة وروعة البيان ودقة الحكمة وسمو المقصد. وهذا ما جعل منه موردا واسع الحياض غزير الروافد يلوذ إليه كل لغوي وبلاغيّ لم تسعفه لغة العرب نثرا وشعرا. وفيما ما ذكره ابن الاثير كفاية أيضا في بيان القيمة اللغوية لكلامه ﷺ : « وقد عرفت- أيدك الله وإيانا بلطفه وتوفيقه-: أن رسول الله ﷺ كان أفصح العرب لسانا، وأوضحهم بيانا. وأعذبهم نطقا، وأسدهم لفظا. وأبينهم لهجة، وأقومهم حجة.

وأعرفهم بمواقع الخطاب، وأهداهم إلى طرق الصواب. تأييدا إلهيا، ولطفا سماويا. وعناية ربانية، ورعاية روحانية، حتى لقد قال له علي بن أبي طالب كرم الله وجهه- وسمعه يخاطب وفد بني نهد-: يا رسول الله نحن بنو أب واحد، ونراك تكلم وفود العرب بمالا نفهم أكثره! فقال: ((أدبني ربي فأحسن تأديبي، وربيت في بني سعد)) . فكان ﷺ يخاطب العرب على اختلاف شعوبهم وقبائلهم، وتباين بطونهم وأفخاذهم وفصائلهم، كلا منهم بما يفهمون، ويحادثهم بما يعملون.

ولهذا قال- صدق الله قوله-: ((أمرت أن أخاطب الناس على قدر عقولهم))، فكأن الله عز وجل قد أعلمه ما لم يكن يعلمه غيره من بني أبيه، وجمع فيه من المعارف ما تفرق ولم يوجد في قاصي العرب ودانيه. وكان أصحابه رضي الله عنهم ومن يفد عليه من العرب يعرفون أكثر ما يقوله، وما جهلوه سألوه عنه فيوضحه لهم ».(14)

المحور الثاني

تأصيل للإشكال النحوي في قضية الاحتجاج بالحديث

لم تكن قضية الاحتجاج بالحديث مثارة عند علماء اللغة المتقدّمين، ولم يصدروا فيها عن موقف معيّن، كما لا نجد حولها أدنى نقاش عندهم، وبالتالي لم يصرّحوا برفض الاستشهاد بالحديث، ونسبة الرفض إليهم كانت من صنيع بعض المتأخرين ومن استنتاجهم الشّخصيّ، عندما لاحظوا أن القدامى لم يستشهدوا بالحديث خاصة في أبواب النحو وعزفوا عنه، فبنوا على هذه الملاحظة التي لا تستند إلى استقراء تام، أنّهم يرفضون الاستشهاد به، ثمّ حاولوا تعليل ذلك، بحجج أسقطتها أيادي النقد من خلال الردود عليهم.(15)

بل إننا نجد بعض العلماء يعيبون التكلم في مثل هذه المسألة ويتعجّبون من الكلام في عدم حجّية النص النبوي على ثبوت اللغة ودلالاتها بينما يحتجون بكلام الأجلاف من العرب والشعراء واللغويين الذين هم أقل فصاحة منه ﷺ على علو مكانتهم في منثور القول ومنظومه، يقول ابن حزم: « والذي لا شك فيه فهو أنه عليه السلام أفصح من امرىء القيس ومن الشماخ ومن حسن البصري وأعلم بلغة قومه من الأصمعي وأبي عبيدة وأبي عبيد فما في الضلال أبعد من أن يحتج في اللغة بألفاظ هؤلاء ولا يحتج بلفظة فيها عليه السلام. فكيف وقد أضاف ربه تعالى فيه إلى ذلك العصمة ومن الخطأ فيها القول والتأييد الإلهي والنبوة والصدق المقطوع على غيبه الذي صحبه خرق العادات والآيات والمعجزات ».(16)

ويقول الشاطبي في مثل ذلك: « أما الحديث فإنه خالف في الاستشهاد به جميع المتقدمين؛ إذ لا تجد في كتابٍ نحوي استدلالًا بحديثٍ منقول عن رسول الله صلى الله عليه وسلم إلا على وجه أذكره بحول الله، وهم يستشهدون بكلام أجلاف العرب

وسفهائهم، وبأشعارهم التي فيها ذكر الخنا والفحش، والذين لا يعرفون قبيلًا من دبيرٍ ».[17]

ولعل ما استند عليه المنكرون من حجج نجده لم ينطلق من فراغ، بل له أصل مستنبط من تعامل العلماء مع اللغة التي بين أيديهم، فلقد أشار العلماء إلى معايير مهمّة في حديثهم عن مسألة السّماع أو النقل كما يطلق عليه ابن الأنباري، فمن المعايير التي تدرك بها عربيّة اللفظ الذي يقتضي صحّة الاحتجاج به على تقعيد اللغة عند العلماء على وجه العموم، ما نصّ عليها السيوطي في قوله «أنّ يثبت في كلام من يوثق بفصاحته ».[18]

من خلال هذا المعيار ندرك مدى عنايتهم بوجوب ثبوت اللفظ لقائله بله أن يكون موثوقا بفصاحة ممن يحتجّ بهم فحسب. وبهذا نجدهم ضيّقوا دائرة الاحتجاج لأنّ اللفظ لو لم يثبت للقائل وإن كان مشهورا بالفصاحة والبيان لا يقوم حجة على اللغة كما يفهم مما ذكره السيوطي، ولو قالوا « ثبوته فيما يوثق بفصاحته من الكلام، لكان أبعد من الجفاء في القول، وأوسع لدائرة الاحتجاج ».[19] فهذا الضابط كما نلاحظ يتعلق بمسألة الرواية ومدى ثبوت الشاهد المروي لقائله بلفظه. وعليه قامت حجة الذين أنكروا الاحتجاج بالحديث النّبوي في النّحو كابن الضائع وأبو حيّان وغيرهما، فقالوا بأنّ الْأَحَادِيث لم تنقل كَمَا سَمِعت من النَّبِي ﷺ وَإِنَّمَا رويت بِالْمَعْنَى. بسبب تجوز الرواة رواية الحديث بالمعنى.[20]

وهناك معيار آخر يستند إلى معهود العلماء في تلقي اللغة نستشفه من كتاب سيبويه، الذي نراه يشير إليه في مواضع عديدة منه: يقول: « حدثنا **الخليل** أنه سمع من العرب من **يوثق بعربيته** يُنشد هذا البيت... ».[21] ويقول: « وحدثني **أبو الخطاب** [يريد الأخفش الكبير] أنه سمع من **يوثق بعربيته** من العرب ينشد هذا البيت...»[22]

ويقول: ((... حدثنا بذلك **يونس وعيسى** جميعا أن بعض العرب **الموثوقَ بعربيته** يقول: ما مررتُ بأحدٍ إلا زيدا، وما أتاني أحدٌ إلا زيدا)). (23) ويقول: ((**وسمعنا** عربياً **موثوقاً بعربيته** يقول: لا تذهب به تغلب عليه؛ فهذا كقوله: لا تدن من الأسد يأكلك)). (24) ويقول: ((**وسمعناه** ممن **ترضى عربيته**)). (25)

من خلال هذا النّقل ندرك أنّ اللغوين قديما كانوا لا يأخذون اللغة التي يستنبطون منها القواعد اللغوية عموما إلا ممن ثبتت أو رُضيت عربيته، ولم يشبها أدنى لبس أو شك. وعلى هذا قامت أيضا حجة الذين منعوا الاحتجاج بالحديث، فقالوا بأنّه ((وقع اللحن كثيرا فيما روي من الحديث؛ لأن كثيرا من الرواة كانوا غير عرب، ولا يعلمون لسان العرب لصناعة النحو، فوقع اللحن في كلامهم، وهم لا يعلمون ذلك، وقد وقع في كلامهم وروايتهم غيرُ الفصيح من لسان العرب، غير شك، أن رسول الله ﷺ كان أفصح الناس، فلم يكن ليتكلم إلا بأفصح اللغات وأحسن التراكيب وأشهرها وأجزلها)). (26)

ولما ساروا على هذه المعايير ظهرت قضية الاحتجاج بالحديث خاصة في النحو على يد بعض متأخري النحاة، وذلك أنّ النّحو يستند على صيغة اللفظ والتركيب الذي يجب أن تتحرى فيه الدقة والضبط، فذكر من منع الاحتجاج بالحديث أنّه مروي بالمعنى دون اللفظ، بينما كان الواقع اللغوي والبلاغي يخالف هؤلاء في موقفهم ، فلم يكن جمهور اللغويين يروا مانعا من الاحتجاج بالحديث بل وجدناهم توسّعوا في الاحتجاج به توسّعا كبيرا شمل مظاهرا عدّة، وذلك لأنّ غايتهم المعنى، والمعنى يثبت بلفظ النص الأصلي المنقول دون تغيير كما يثبت باللفظ الذي قد يعاد نقله به. وفي هذا يقول محمد عيد: ((... ويبدو أنّ ذلك كان لاختلاف الموقف بين المعاجم والصيغ والتراكيب، الأول يعتمد على المعنى وهو غير موضع للنزاع، أمّا الاخيران

فيعتمدان على صحة النطق وروايته، وهذا لم يتأكد منه. ومن ثمَّ حدث الخلاف. وبعبارة لغوية حديثة: أنّ علماءنا فرّقوا في الاستشهاد بالحديث بين المستوى الوظيفي والمستوى المعجمي فرفض الأول وقُبل الثاني ».(27)

وقد حاول العلماء قديما أن يحدّدوا الضوابط والمعايير التي يقع بها الاعتداد بحجيّة الحديث في اللغة عموما.

فكما لا يخفى على كثير أنّ أغراض الاستشهاد في اللغة تدور عموما حول غرضين **الأول: لفظيّ وظيفي؛ وذلك لإثبات صحّة استعمال لفظة أو تركيب** وما يتبع ذلك من قواعد في علوم اللغة والنحو والتّصريف.

والثاني: معنوي معجمي؛ ويتعلّق بإثبات معنى معيّن لكلمة، أو معاني متعدّدة جاء في العرف اللغوي عند العرب، وما يتبع ذلك من قواعد بلاغية خاصة في علم البيان والبديع.(28)

وقد شدّد علماء اللغة والنّحو في شروط قبول الشاهد اللغوي للغرض الأول من الاحتجاج، لأنّ التركيب يتحرى فيه دقة وضع اللفظ وضبط نطقه فلم يجوّزوا الاستشهاد على اللغة والصرف والنّحو إلا بالقرآن الكريم، وبكلام من يوثق بفصاحته من العرب، وأمّا الغرض الثاني من الاحتجاج اللغوي، فيعتمد على القرآن الكريم والحديث الشريف وكلام العرب.

ولقد شغلت إثارة قضيّة عدم الاحتجاج بالحديث عند النحاة بال عديد من العلماء، وهي مسألة في نظري قد تجاوزتها الدراسات النّظرية والوصفية للغة بعد قامت حولها دراسات عدّة تعرّضت لها بالتوضيح والتحليل والتفنيد، فحسم الأمر فيها لصالح الحديث. إلا أنّ ما يهمنا منها ظهور معايير وضوابط الاستشهاد بالحديث النبوي في

الدرس اللغوي، فقد تدرّج العلماء في تحديد هذه الضوابط للحكم على صلاحية الاستشهاد بالحديث في العلوم اللّغوية عموما.

كانت البدايات الأولى في تحديد سمات الحديث الصالح للاستشهاد متشدّدة لتزامنها مع ظهور تلك القضية، ثم استحالت موسّعة عند المحدثين من أهل اللغة، من المتشدّدين في قبول الشاهد الحديثي الإمام الشاطبي الذي يرى ضرورة ثبوت النّقل باللفظ سواء بيّن هذا نصّ أو قرينة تدلّ على الاعتناء باللفظ، والحديث الثابت بلفظه عنده أولى ومقدّم على كلام العرب في الاحتجاج للتقعيد عند اللغويين والنحويين والبيانيين، يقول: ((وإذا فرض في الحديث ما نقل بلفظه، وعرف بذلك، بنص أو بقرينةٍ تدل على الاعتناء باللفظ صار ذلك المنقول أولى ما يحتج به النحويون، واللغويون، والبيانيون، ويبنون عليه علوهم. وعلى هذا نقول: إن الحديث في النقل ينقسم قسمين: أحدهما: ما عرف أن المعتنى به فيه نقل معانيه لا نقل ألفاظه، فهذا لم يقع به استشهاد من أهل اللسان. والثاني: ما عرف أن المعتنى به في نقل ألفاظه لمقصودٍ خاص بها، فهذا يصح الاستشهاد به في أحكام اللسان العربي، كالأحاديث المنقولة في الاستدلال على فصاحةِ رسول الله ﷺ، ككتابه إلى همدان... وكتابه إلى وائل بن حجر... وأمثال هذا من الأحاديث المتحرى فيها اللفظ...)) .[29] **وقد نحى السيوطي** منحاها في قوله: ((أما كلامه ﷺ فيستدل منه بما ثبت أنه قاله على اللفظ المروي ، وذلك نادرا جدا ، إنما يوجد في الأحاديث القصار ، على قلة أيضا ، فإن غالب الأحاديث مروي بالمعنى)).[30]

ثمّ توسّع المحدثون في بيان ضوابط ومعايير الاحتجاج بالحديث لمّا خلص **السيد محمد الخضر حسين** في بحثه المقدّم لمجمع اللغة العربية بالقاهرة ، إلى جملة من معايير الحديث الصالح للاستشهاد، جاءت كالآتي:

أحدها: ما يروى **بقصد الاستدلال على كمال فصاحته** ﷺ: كقوله: حمي الوطيس وقوله: مات حتف أنفه وقوله: الظلم ظلمات يوم القيامة إلى نحو هذا من الأحاديث القصار المشتملة على شيء من محاسن البيان كقوله: مأزورات غير مأجورات وقوله: إن الله لا يمل حتى تملوا. **ثانيها:** ما **يروى من الأقوال التي كان يتعبد بها،** أو أمر بالتعبد بها؛ كألفاظ القنوت والتحيات، وكثير من الأذكار، والأدعية التي كان يدعو بها في أوقات خاصة. **ثالثها:** ما يروى شاهداً على أنه كان **يخاطب كل قوم من العرب بلغتهم.** **رابعها:** الأحاديث التي وردت من **طرق متعددة واتحدت ألفاظها؛** فإن اتحاد الألفاظ مع تعدد الطرق دليل على أن الرواة لم يتصرفوا في ألفاظها. **خامسها:** الأحاديث التي **دونها من نشأ في بيئة عربية لم ينتشر فيها فساد اللغة؛** كمالك بن أنس، وعبد الملك بن جريج، والإمام الشافعي. **سادسها:** ما عرف من حال رواته أنهم لا يجيزون رواية الحديث بالمعنى: مثل ابن سيرين، والقاسم بن محمد، ورجاء بن حيوة، وعلي بن المديني.(31)

وأمّا سمات الحديث الذي لا ينبغي الاختلاف في عدم الاحتجاج به، فهي الأحاديث التي لم تدوّن في الصدر الأوّل وإنّما تروي في بعض كتب المتأخرين، ويجوز الاستشهاد بألفاظ ما يروى في كتب الحديث المدوّنة في الصدر الأوّل وإن اختلفت في الرواية، أما التي دُوِّنت متأخرًا أو التي غُمزت في صحتها أو الأحاديث التي شذَّت روايتُها، فلا يحتج بها.(32)

وقد استند **مجمع اللغة العربية بالقاهرة** إلى ما ذكره **السيد محمد الخضر حسن** بشأن المعايير التي تحدد سمات الاستشهاد بالحديث، فاتخذ فيها قرارا مضيفا بعض التوضيحات:

1- لا يُحتجّ في العربيَّة بحديث لا يوجد في الكتب المدوَّنة في الصَّدر الأوّل، كالكتب الصّحاح السّتّة فما قبلها.

2- يُحتجُّ بالحديث المدوّن في هذه الكتب الآنفة الذّكر على الوجه الآتي:

أ- الأحاديث المتواتِرة المشهورة. ب- الأحاديث الّتي تُستعمل ألفاظها في العبادات. ج- الأحاديث الّتي تعدُّ من جوامع الكلم. د- كتب النّبيّ ﷺ. هـ- الأحاديث المرويّة لبيان أنّه ﷺ كان يُخاطب كلّ قوم بلغتهم. و- الأحاديث الّتي عُرف من حال رواتها أنّهم لا يُجيزون رواية الحديث بالمعنى، ز- الأحاديث المرويّة من طرق متعدِّدة وألفاظها واحدة.(33)

ومن العلماء والباحثين من توسع أكثر فدعى إلى جواز الاستشهاد بالحديث مطلقا، دونما ضابط أو قيد، وإن روي بالمعنى، فالمهم عندهم ثبوت الصّحة وفق شروط كبار المحدثين، ومن هؤلاء الخطيب البغدادي الذي وسّع دائرة الاحتجاج لتشمل ما روي عن الصحابة وأهل البيت: رَحِمَهُ اللَّهُ« وَالصَّوَاب جَوَاز الِاحْتِجَاج بِالْحَدِيثِ للنحوي فِي ضبط أَلْفَاظه وَيلْحق بِهِ مَا رُوِيَ عَن الصَّحَابَة وَأهل الْبَيْت ».(34)

وشمس الدين الجوجري يقول: « والراجح: هو الاحتجاج بالحديث الشريف مطلقا؛ لأن الرسول ﷺ أفصح من نطق بالضاد ».(35)

ونجد بعض الباحثين المحدثين يتحرّون أيضا من كل ضابط في الاحتجاج بالحديث، فكل ما صحّ من الحديث يعتبرون حجّة في اللغة ، ومنهم طه الراوي الذي يتعجّب من صنيع النّحاة، في قوله: « على أنّ في الأحاديث النّبوية طائفة كبيرة تتوفر الدواعي على الاحتفاظ بنصوصها من غير ما تغيّر، مثل الأدعية والأذكار وسائر ما نتعبد بنصّه من الآثار، والأحاديث القصار، التي سارت سير الأمثال، والكتب التي

بعث بها النّبي الكريم إلى الأطراف، والعهود المدوّنة ... إلخ ثمّ لا أدري لم ترفع النحويون عمّا ارتضاه اللغويون من الانتفاع بهذا الشأن، والاستقاء من ينبوعه الفيّاض بالعذب الزلال، فأصبح رَبع اللغة به خصيبا بقدر ما أصبح رَبع النحو منه جديبا (36).»

وهذا ما اختاره محمود فجّال في قوله: « إنني أجزم بضرورة الاستشهاد والاحتجاج بالحديث النّبوي، الثابت عن رسول الله ﷺ، وأنبذ غير ذلك من الآراء الساقطة المتهافتة. واذهب مذهب من قال بجوز الاستشهاد بالحديث مطلقا، سواء أكان باللفظ أم بالمعنى؛ لأنّه لا ينتج ضرر عن الرّواية بالمعنى؛ لأنّ شرط الراوي بالمعنى أن يكون من أهل الضبط والإتقان والحفظ... ولأنّ جميع الرواة يتحرون اللفظ، فإذا روى أحدهم بالمعنى أوجبوا عليه أن يقول (أو كما قال)، و(أو نحوه)، و(أو شبهه). وما أشبه ذلك... وبتبنّي فكرة الاستشهاد بالحديث مطلقا، نكون قد وسّعنا دائرة الاستشهاد باعتبار الحديث الشّريف مصدرا من مصادر الاستشهاد (37).»

وفي حدود حديثنا عن هذه الضوابط سنحاول رصد واقع الشاهد الحديثي من خلال جهود اللغويين والبلاغيين في المحور الآتي:

المحور الثالث:

الشاهد الحديثي في واقع الدرسين اللغوي والبلاغي .

أولا: الشاهد الحديثي والواقع اللغوي:

أرجأت الحديث عن واقع الحديث النبوي في الدرسين اللغوي والبلاغي بغرض الوقوف عن مدى مطابقة تلك الضوابط لعموم الأحاديث التي استشهد بها اللغويون

والبلاغيون في مصنّفاتهم. ومفهوم الضوابط الذي نعنيه لا يفهم منها أنّ أهل اللغة والبلاغة قد وضعوا صراحة ضوابط وحدود يستشهدون بالحديث من خلالها على اللغة. وإنما هي ملاحظات جمعتها من تتبع مظاهر حجية الحديث في الواقعين اللغوي والبلاغي من خلال جهودهم التي نراها اعتمدت على المدوّنة الحديثية كمصدر من مصادر اللغوية الهامة. الذي يلوذ إليها العلماء إلى اعوزهم طلب الشاهد في مكان آخر، وليس ادّل على هذا من قول الخليل بن أحمد الفراهيدي لما سئل عن معنى الرّجز، فوجد في الحديث الحجّة الدامغة التي يثبت بها رأيه، ((الرجز المشطور والمنهوك ليسا من الشعر، وقيل له: ما هما؟ قال: أنصاف مسجّعة، فلما رد عليه، قال: ((لأحتجن عليهم بحجة فإن لم يقروا بها عسفوا)) فأحتج عليهم بأن رسول الله كان لا يجري على لسانه الشّعر، مستشهدا بقوله على المشطور: ((هل أنت إلا إِصبَع دميت ... وفي سبيل الله ما لقيت)). وبقوله ﷺ على المنهوك: ((أنا النبي لا كذب ... أنا ابن عبد المطلب)) لو كان شعرا ما جرى على لسانه، فاحتاروا ووقفوا متعجّبين من جوابه.

ومن أبرز المظاهر التي رأيناها تنم على أنّ الحديث هو أصل حقيقي من أصول الاحتجاج عند اللغوين عموما ما يلي:

1: الشاهد الحديثي مصدر لاستنباط المعاني واعتمادها عند اللغويين:

لجأ كثير من علماء اللغة إلى الحديث النّبوي في معاجمهم، فأخذوا يستقون منه المعاني للألفاظ والصيغ التي يوردونها فيها، ونراهم في كثير من الأحيان يجعلونه الشاهد الوحيد على المعنى دون أن يذكروا معه شاهداً يكون دليلا على المعنى لا من القرآن الكريم ومن كلام العرب.

فمن ذلك قول الخليل عن معنى الفطرة ((... والفطرة: التي طبعت عليها الخليقة من الدين. فطرهم الله على معرفته بربوبيته. ومنه: حديث: النبي ﷺ: ((وكل مولود يولد على الفطرة حتى يكون أبواه يهودانه وينصرانه ويمجسانه)))).[38]

وجاء في الجمهرة لابن دريد عن معنى الغمر ((الغمر: قدح صَغِير. قَالَ النَّبِي ﷺ: ((هلموا غمري)). وَأخذ من التغمير، وَهُوَ الشّرْب دون الرّيّ)).[39]

ومن ذلك أيضا ما جاء في تهذيب اللغة للأزهري في دلالة قعص يقول: ((روي عن النبي ﷺ أنه قال: ((من خرج في سبيل الله فقتل قعصا فقد استوجب المآب)) . قال أبو عبيد: القعص: أن يضرب الرجل بالسلاح أو بغيره فيموت مكانه قبل أن يريمه. وقد أقعصه الضارب إقعاصا)).[40] ويقول أيضا في مادة حور: ((قيل لأصحاب عيسى عليه السلام: الحواريون، لأنهم كانوا قصارين. ويقال: الحواري: الناصر. قال النبي ﷺ: ((الزبير ابن عمتي وحواريي من أمتي))).[41]

ومنه أيضا ما رود في معنى الترعة عند ابن السكيت ، حيث قال: ((الترعة: الباب. وحديث رسول الله ﷺ : ((إن منبري هذا على ترعة من ترع الجنة)). قيل فيه: الترعة: الباب. وقيل: الدرجة، وقيل: الروضة. وفي الحديث أيضا: ((إن قدمي على ترعة من ترع الحوض)) .[42]

ويقول في باب العطاء: ((يقال: زبده يزبده، إذا أعطاه. وجاء في الحديث: ((نهى النبي ﷺ عن زبد المشركين))... ويقال: زعب له من المال. ويروى عن النبي -ﷺ أنه قال لعمرو بن العاص: ((وأزعب لك من المال زعبة أو زعبتين)))).[43]

الشواهد كثيرة في المعاجم لا يسعنا المقام للتوسع فيها أكثر من ذلك، إذ أنّ في ذكر البعض منها استدلال يغني عن ذكر البقيّة.

2: الشاهد الحديثي شاهد على فصيح المعنى العربي ومؤكد لصحة استعماله.

وإذا رجعنا إلى المعاجم اللغوية بمختلف مدارسها وأعلامها مذ نشأتها إلى يومنا هذا، فإننا نجد الشاهد الحديثي قائما على رأس مصادر الاحتجاج اللغوي بجانب القرآن الكريم، فليس هناك معجم من المعاجم لم يحوي شواهد من الأحاديث النبوية تعضدّ الدلالات اللغوية وتحتّج لها، ولولا ضيق المقام لأوردنا شواهد كثيرة من مختلف المعاجم اللغوية، ومع ذلك لا بأس أن نورد بعض النماذج اللغوية التي استند فيها أصحاب المعاجم للحديث للاحتجاج على الدلالة.

فقد استدلّ الخليل بن احمد الفراهيدي على صّحة معنى الرجل بأنّه المنهوك والمشطور الذي لا يعدّ شعر بحديث النّبي ﷺ قال: ((الرجز المشطور والمنهوك ليسا من الشعر، وقيل له: ما هما؟ قال: أنصاف مسجعة، فلما رد عليه، قال: لأحتجن عليهم بحجة فإن لم يقروا بها عسفوا فأحتج عليهم بأن رسول اللهﷺ كان لا يجري على لسانه الشعر.

وقيل لرسول اللهﷺ: ستبدي لك الأيام ما كنت جاهلا ... ويأتيك بالأخبار من لم تزود

فكان يقولﷺ: ستبدي لك الأيام ما كنت جاهلا ... ويأتيك من لم تزود بالأخبار

فقد علمنا أن النصف الذي جرى على لسانه لا يكون شعرا إلا بتمام النصف الثاني على لفظه وعروضه، فالرجز المشطور مثل ذلك النصف. وقال النبيﷺ في حفر الخندق: هل أنت إلا إصبع دميت ... وفي سبيل الله ما لقيت

فهذا على المشطور. وقال النبي ﷺ: أنا النبي لا كذب ... أنا ابن عبد المطلب

فهذا من المنهوك، ولو كان شعرا ما جرى على لسانه، فإن الله عز وجل- يقول: وما علمناه الشعر وما ينبغي له ، قال فعجبنا من قوله حين سمعنا حجته)). (44)

فقد استشهد الخليل بن أحمد في بيان معنى ضعضع بالحديث في قوله: ((ضع: الضعضعة: الخضوع والتذلل. وضعضعه الهم فتضعضع، قال أبو ذؤيب: وتجلدي للشامتين أريهمو ... أني لريب الدهر لا أتضعضع

وفي الحديث: ((ما تضعضع امرؤ لآخر يريد به عرض الدنيا إلا ذهب ثلثا دينه)) يعنى خضع وذل)).(45)

ويقول أيضا في أحد معاني مادة "عفو" وهي العافية: ((... والعافية من الدواب والطير: طلاب الرزق، اسم لهم جامع. وجاء في الحديث: ((من غرس شجرة فما أكلت العافية منها كتبت له صدقة)))).(46)

واستشهد الأزهري على لفظة لكع بالحديث: ((أسعد الناس في آخر الزمان لكع ابن لكع)). قال أبو عبيد: اللكع عند العرب: العبد اللئيم. وقال غيره: اللكع: الأحمق. وامرأة لكاع ولكيعة...(47)

وجاء في معجم الجمهرة أنّ التتايع بمعنى التهافت والاسراع في الشيء ولا يكون إلا في الشرّ، واستدل ابن دريد على المعنى السابق بقول أبي ذؤيب في شطر البيت: ... كما تتايع الريح بالقفل

ثم أكدّه بحديث النّبي ﷺ: ((كما تتايع الفراش في النار)).(48) وجاء في تهذيب اللغة: ((قال أبو عبيد: التتابع: التهافت في الشيء والمتابعة عليه، يقال قد تتابعوا في الشر إذا تهافتوا فيه وسارعوا إليه. وفي حديث آخر ((لولا أن يتتايع فيه الغيران والسكران)) ، أي يتهافت ويقع فيه)).(49)

وقد عضدّ الجوهري بيان معنى مادة "حزز" بالحديث الشريف في قوله: ((حزه واحتزه، أي قطعه. والتحزز: التقطع. وفي أسنانه تحزيز، أي أشر. وقد حزز أسنانه. والحز: الفرض في الشيء، الواحدة حزة. وقد حززت العود أحزه حزا. وإذا أصاب المرفق طرف كركرة البعير فقطعه وأدماه قيل: به حاز. فأما إذا لم يدمه فهو الماسح. وفي الحديث: ((الإثم حزاز القلوب))))[50].

وقال أيضا في مادة "صما" ((الصميان بالتحريك: التقلب والوثب. ورجل صميان: شجاع. وأصميت الصيد، إذا رميته فقتلته وأنت تراه. وفي الحديث: " كل ما أصميت ودع ما أنميت ". وقد صمى الصيد يصمي، إذا مات وأنت تراه))[51].

كما أثبت ابن فارس معنى لفظة "ضوي" بالحديث في قوله: ((الضاد والواو والياء أصل صحيح يدل على هزال. يقال: غلام ضاوي: مهزول؛ وزنه فاعول. وجارية ضاوية. وكانت العرب تقول: إذا تقارب نسب الأبوين خرج الولد ضاويا. وجاء في الحديث: **((استغربوا لا تضووا))**. وقال ذو الرمة:

أخوها أبوها والضوى لا يضيرها ... وساق أبيها أمها عقرت عقرا))[52].

ويقول ابن السّكيت في معجمه عن لفظة "انزوى": ((انزوى عنه ينزوي انزواء: إذا تقبض عنه. ويقال: أسمعه كلاما فانزوى له ما بين عينيه، أي: انقبض. قال الأعشى:

فلا يَنبَسِطْ، مِن بَينِ عَينَيكَ ... ما انزَوَى ولا تَلقَنِي إلّا وأنفُكَ راغِمُ

ومنه قول النبيﷺ: **((زويت لي الأرض))**. أي: جمعت وقبضت))[53].

وقال ابن درستويه: ((اللكع: الصغير من كل شيء، وفي كل شيء. ويروى أن النبي ﷺ قال للحسن أو الحسين: ((يا لكع)). وفي الحديث: ((لا تقوم الساعة حتى

يملكها لكع بن لكع)). وفي حديث آخر: ((يأتي على الناس زمان، يكون اسعد الناس فيه، لكع بن لكع)) ».(54)

3: العناية بالألفاظ المرتجلة للنبي ﷺ (المبتكرات النّبويّة على مستوى المعاني والتّراكيب):

بيّن علماء اللغة في مصنفاتهم كثيرا من المعاني والتراكيب التي انفرد بها النّبي ﷺ ، التي أطلقنا عليها **المبتكرات النّبوية، وذلك أنّه كانت للنّبي ﷺ مقدرة عجيبة على إبداع الألفاظ وارتجال التراكيب، كمقدرته على إحاطته باللغة فكان يصرّف اللغة، ويشقّق في مفرداتها وأساليبها.**(55)، وهذه الخاصية ننبه إليه الطلبة فنراه جديرة بالبحث والتّتبع لمن أراد أن يخوض غمار الدراسات اللغوية في الاحاديث النّبوية. ولقد أشار اللغويون إليها في البيان النّبوي، بل كانت مصدرا تتجلى من خلال ظاهرة الاتساع اللغوية في مصنّفاتهم. ويمكن رصد هذه المبتكرات النبوية من ناحيتين:

ويمكن رصد هذه المبتكرات النبوية من ناحيتين هما: ناحية المعاني المستجدّة لبعض الألفاظ، والناحية الثانية التراكيب البليغة للنّبي ﷺ ، ويدخل فيها ما يعرف بجوامع الكلم. وسنحاول إيراد بعض النماذج النبوية اللفظية والتركيبية من التي عني بها اللغويين، وأوردوها في كتبهم كشواهد يحتجّون بها على اللغة ويظهرون من خلالها سعتها ومرونتها. وقد عني بهذا المجال أصحاب كتب فقه اللغة وأسرار العربية في حروفها وألفاظها ومعانيها وتراكيبها وأساليبها ، وعنايته به تنمّ على أمرين: أحدهما: جعل كلام النّبي حجّة على ضبط اللغة وتقعيدها. وهذا ظاهر في كثير من المباحث اللغوية التي تناولها. والآخر: العناية بإظهار فصاحته ﷺ، من خلال تتبع ما يمكن تسميته المبتكرات اللغوية النّبوية من حيث المعاني والأساليب، ونقصد بها ما كان للنّبي قصب السّبق فيه، وتفرّد ﷺ بقوله فلم يسبقه إليه أحد من المعاني والتراكيب.

أ/ على مستوى الألفاظ والمعاني المستجدّة::

أورد الازهري لفظة **التيعة**، وذكر عن ابن الاعرابي بأنه لم يدري لها معنى عن العرب، في قوله: ((شمر عن ابن الأعرابي قال: التيعة لا أدري ما هي، وبلغنا عن الفراء أنه قال: التيعة من الشاء القطعة التي تجب فيها الصدقة، ترعى حول البيوت[56] وقد أخذ الجوهري معناها من الحديث وفسرها به النبي بأنها كما ذكر الجوهري: والتيعة بالكسر: أربعون من الغنم. وفي الحديث: ((في التيعة شاة)) .[57]

ومن ذلك أيضا لفظة **العقيقة** التي أخذت من مادة "عق" يقول الأزهري: ((روت أم كرز أن رسول الله ﷺ قال في العقيقة: ((عن الغلام شاتان مثلان، وعن الجارية شاة)) . وروى عنه سليمان بن عامر أنه قال ﷺ ((مع الغلام عقيقته فأهريقوا عنه دما، وأميطوا عنه الأذى)) . قال أبو عبيد فيما أخبرني به عبد الله بن محمد بن هاجك عن أحمد بن عبد الله بن جبلة عنه أنه قال: قال الأصمعي وغيره: العقيقة أصلها الشعر الذي يكون على رأس الصبي حين يولد. وإنما سميت الشاة التي تذبح عنه في تلك الحال عقيقة لأنه يحلق عنه ذلك الشعر عند الذبح. ولهذا قال في الحديث: ((أميطوا عنه الأذى)) ».[58]

واستشهد الازهري على معنى لفظة **عضه** بالحديث. فقال: روي عن النبي ﷺأنه قال: ((ألا أُنبئكم ما العضه))؟ قالوا: بلى يا رسول الله. قال: ((هي النميمة)).[59]

ومنه أيضا لفظة **الصير** بمعنى شق الباب: جاء في الصحاح: ((والصير أيضا: شق الباب. وفى الحديث: " من نظر من صير باب ففقئت عينه فهى هدر "، وتفسيره في الحديث أن الصير الشق. وقال أبو عبيد: لم يسع هذا الحرف إلا في هذا الحديث)).[60]

وجاء في الصحاح أيضا عن معنى **الزمارة**: ((... ويقال للمرأة زامرة، ولا يقال زمارة. وفى الحديث: " نهى عن كسب الزمارة ". قال أبو عبيد: وتفسيره في الحديث أنها الزانية. قال: ولم أسمع هذا الحرف إلا فيه ولا أدرى من أي شيء أخذ))[61] وقد حاول ابن فارس بيان وجه الدلالة في قوله: ((وأما الزمارة التي جاءت في الحديث: «أنه نهى عن كسب الزمارة» فقالوا: هي الزانية. فإن صح هذا فلعل نغمتها شبهت بالزمر. على أنهم قد قالوا إنما هي الرمازة: التي ترمز بحاجبيها للرجال. وهذا أقرب))[62].

وجاء أيضا في مادة "جلهم": ((**الجُلهمة** بالضم، وروي أن أبا سفيان قال للنبي ﷺ: " ما كدت تأذن لي حتى تأذن لحجارة الجلهمتين ". قال أبو عبيد: أراد جانبي الوادي. والمعروف الجلهتان. قال: ولم أسمع بالجلهمة إلا في هذا الحديث، وما جاءت إلا ولها أصل))[63].

ومن المعاني المستحدثة التي ذكرها النّبي ﷺ ولم يسبق لها استعمال في العرف اللغوي العربي، ولم يعرف تفسيرها إلا من خلال الحديث؛ لفظة **" الضُّراح"**؛ فقد جاء في تهذيب اللغة : ((قال الليث: الضراح: بيت في السماء بحيال الكعبة في الأرض))[64] وجاء في لسان العرب: ((الضراح، بالضم: بيت في السماء مقابل الكعبة في الأرض؛ قيل: هو البيت المعمور؛ عن ابن عباس. وفي الحديث: ((الضراح بيت في السماء حيال الكعبة))؛ ويروى الضريح، وهو البيت المعمور من المضارحة، وهي المقابلة والمضارعة، وقد جاء ذكره في حديث علي ومجاهد))[65].

ومن ذلك تسمية النّبي ﷺ للنخلة الطويلة بالعمّة: يقول ابن درستويه: ((والعم أخو الأب، سمي بذلك من العموم؛ وهو القوة والكثرة؛ ولذلك قيل للنخل الطوال: عم، والواحدة: عميمة. وقال النبي ﷺ: ((أكرموا عمتكم النخلة))))[66].

ومن ذلك تسميّة **الفرس بالبحر**، في باب ضروب الحيون عن صفة الخيل المشتقة من أوصاف الماء": « إذا كان الفرس كثير الجري فهو غمر "شبه بالماء الغمر وهو الكثير". فإذا كان سريع الجري فهو يعبوب "شبه باليعبوب وهو الجدول السريع الجري". فإذا كان كلما ذهب منه إحضار جاءه إحضار فهو جموم "شبه بالبئر الجموم وهي التي لا ينزح ماؤها". فإذا كان متتابع الجري فهو مسح "شبه بسح المطر وهو تتابع شآبيبه". فإذا كان خفيف الجري سريعه فهو فيض وسكب "شبه بفيض الماء وانسكابه" وبه سمي أحد أفراس النبي ﷺ. فإذا كان لا ينقطع جريه فهو بحر "**شبه بالبحر** الذي لا ينقطع ماؤه" وأول من تكلم بذلك النبي ﷺ في وصف فرس ركبه »(67).

ب/ على مستوى التراكيب:

أبرز علماء اللغة الذين اهتموا بهذا المجال في حديث النّبي ﷺ أصحاب مصنفات فقه اللغة وأسرار اللغة العربية في حروفها وألفاظها وتراكيبها وأساليبها. كثيرا من التراكيب اللغوية التي خصّ بها النّبي ﷺ ولم تسمع عن غيره بل كانت من المبتكرات النبوية ، يقول الخطابي: « ... ومِنْ فصاحته أنه تكلم بألفاظ اقْتَضَبَها لم تُسْمَع من العرب قبله ولم توجد في مُتقدّم كلامها كقوله: (مات حَتْف أَنْفه) (وحَمِيَ الوطيس) (ولا يُلْدَغُ المؤمنُ من جُحرٍ مرَّتين) »(68).

ويقول ابن فارس في باب الخصائص: « للعرب كلام بألفاظ تختص به مَعانٍ لا يجوز نقلها إلى غيرها، يكون في الخير والشرّ والحَسَن وغيره، وفي الليل والنهار، وغير ذلك ... ومن ذلك قول النبي ﷺ "مَا حَمَلَكم على أن تَتابعوا في الكذِب كما يَتَتَابَع الفَراشُ في النار" ، قال أبو عبيدة: هو التهافت، ولم نسمعه إلا في الشرّ »(69).

ومن ذلك ما ذكره الثعالبي في باب صفة الأمراض والأدواء: ((إذا مات الإنسان عن علة شديدة قيل: أراح... فإذا مات بعلة قيل: فاضت نفسه بالضاد. فإذا مات فجأة قيل: فاظت نفسه بالظاء. وإذا مات من غير داء قيل: فطس وفقس عن الخليل. فإذا مات في شبابه قيل: مات عبطة واختضر. فإذا مات من غير قتل **قيل: مات حتف أنفه.** وأول من تكلم بذلك النبي ﷺ. فإذا مات بعد الهرم قيل: قضى نحبه.[70]

وجاء في كتب الاشتقاق لابن دريد تعبير النّبي ﷺ عن الحمّى بهذا التركيب: " أمُّ كلبةَ ": قال النبي ﷺ لزيد الخيل: " أبْرَحَ فتًى إنْ نَجَا من أمِّ كلبة! "، فحُمّ بخيبر فمات.[71]

وقد كان لابن دريد اهتمام كبير بالمبتكرات النبوية على مستوى التراكيب والصيغ، والذي يرجع إلى كتابه المسمّى " المجتبى " سيجد فيه مادة غزيرة استشهد فيها على المبتكرات النبوية، فكان يشرحها ويذكر وجه دلالاتها ومعناها، وقد وسم أول باب فيه: " باب ما سُمع من النبي ﷺ مما لم يُسْمع من غيره قبله "، وعدّد فيه كثيرا من التراكيب، سنورد بعضا منه على سبيل الاستشهاد والتمثيل لا الحصر:

قوله ﷺ: **"لا ينتطح فيها عنزان"** قاله في عصماء بنت مروان اليهودية، وكانت تهجو رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وتوذيه، ... فخص النبي ﷺ العنزين دون الغنم، لأن العنز إنما تشأم العنز ثم تفارقها وليس كنطاح الكباش وغيرها، فانظر اين هذا الكلام من قول عدى بن حاتم لما قتل عثمان رضى الله عنه: "لا تحبق فيها عنز" [72]

قوله ﷺ: **"مات حتف أنفه"** أخبرنا محمد بن الحسن قال أخبرنا عبد الأول بن مؤيد أحد بنى أنف الناقة من بنى سعد في اسناد ذكره قال علي رضوان الله عليه ما سمعت كلمة عربية إلا وقد سمعتها من رسول الله ﷺ سمعته. يقول "مات حتف انفه" وما سمعتها من عربي قبله ﷺ، قال أبو بكر: ومعنى حتف انفه: أن روحه تخرج من انفه

بتتابع نفسه لأن الميت على فراشه من غير قتل يتنفس حتى يقضى رمقه فخص الانف بذلك لأنّه من جهته ينقضي رمقه.(73)

قوله ﷺ : " **حمى الوطيس** ". قاله ﷺ يوم حنين لما جال المسلمون ثم تابوا فلما اختلط الضراب قاله عليه السلام وهو منتصب مشرف ركابيه على بغلته الشهباء، والوطيس: حفيرة تحفر في الأرض شبيهة بالتنور يختبز فيها، والجمع وطس، فإذا كانت حفيرة أعظم من الوطيس يشتوى فيها اللحم فهي إرّة؛ والجمع إرين، وللإرّة موضع غير هذا.

وقوله ﷺ: "**الولد للفراش وللعاهر الحجر**". أراد ﷺ أن حظ العاهر حجر، أي لا شيء له في الولد.

وقوله ﷺ "**الحرب خدعة**"، قاله ﷺ يوم الأحزاب لما بعث بنعيم بن مسعود ليخذل بين قريش وغطفان ويهود، يريد أن المماكرة في الحرب أنفع من المكاثرة والإقدام من غير علم.(74)

وقوله ﷺ: "**إياكم وخضراء الدمن**" قاله ﷺ في بعض ما كان يؤدب به اصحابه، وقد فسر هذا الكلام في الحديث، وله تفسيران: قال بعضهم يريد المرأة الحسناء في المنبت السوء، وتفسير ذلك ان الريح تجمع الدمن وهو البعر في البقعة من الارض ثم يركبه الساقي فإذا أصابه المطر نبت نبتا غضا ناعما يهتز وتحته الدمن الخبيث، يقول: فلا تنكحوا هذه المرأة لجمالها ومنبتها خبيث كالدمن، فإن اعراق السوء تنزع اولادها؛ والتفسير الآخر بمعنى قول زفر بن الحارث شعر:(75)

وقوله ﷺ "**الأنصار كرشي وعيبتي**" يريد أنهم معتمدي الذي أقوى عليه وأقوى به، كما أن الكرش معتمد معدة الماشية الذي يصرف الغذاء في سائر اعضائها فتقوى

بذلك وفيها تستقر الثميلة؛ وهي باقية العلف في الكرش يقول: فالأنصار الذين يمدونني بأموالهم ونصرهم فهم كالكرش لي؛ وقوله عيبتي: يريد الذين أودعهم أسراري وأرجع اليهم في مهمات أموري؛ كما أنّ الرجل إنما يودع عيبته نفيس متاعه وكسوته وذخيرته.

وقوله ﷺ: **"الناس كأسنان المشط"** يريد أنهم مستوون وإنما التفاضل في العمل الصالح والفعل الجميل.

ومنه "الغنى غنى النفس" وهذا مما أدب به ﷺ أمته يريد أن من كان غنى النفس ولم يلحف في الطلب أي كأنه غنى واحد.

قوله ﷺ : **"الصحة والفراغ نعمتان"** يريد أن من أفضل النعم العافية والكفاية، لأن الإنسان لا يكون فارغا حتى يكون مكفيا، والعافية هي الصحة فمن عوفي وكوفي فقد عظمت عليه النعمة.

قوله ﷺ: **"المستشار مؤتمن"** يريد من أفضى إليك بسره وأمنك على ذات نفسه فقد جعلك بموضع ثقته كالرجل الذي لا يأمن على ماله فلا يودعه إلا الثقة في نفسه فالسّر الذي ربما كان في اذاعته تلف النفس أولى بأن لا يجعل إلا عند الموثوق به.

قوله ﷺ: **"النّدم توبة"** هذا الكلام فيه شريطة، لأنه ليس النّدم مع الاصرار توبة، إنّما يكون النّدم توبة إذا كان مع الاقلاع والاخلاص وهذا وجهه إن شاء الله.

قوله ﷺ: **"الدال على الخير كفاعله"** يقول من دلك على الخير فعلته بإرشاده لك فكأنه قد فعله بك، وهذا تحضيض على التعاون على البر والحث عليه.

وقوله ﷺ: **"حبك الشيء يعمى ويصم"** يريد أن الرجل اذا غلب الحب على قلبه ولم يك له رادع من عقل أو دين اصمه حبه عن العذل واعماه عن الرشد.(76)

الأحاديث كثيرة في هذا السياق، وقد اقتصرنا على بعضها فقط، ولمن أراد المزيد فاليعد إلى " المجتبى " فيه غُنية ومزيد تفصيل لكل من طلب هذا النوع من المبتكرات النبوية التي تصدع بفصاحة النبي ﷺ، وبمقدرته البلاغية العالية على التعبير والتواصل.

وإلى جانب كل هذا يلفت نظرنا أيضا اهتمام علماء اللغة بالألفاظ والمعاني التي أزالها النبي ﷺ أو أحل محلها دلالات جديدة والاحتكام إليها في مصنّفاتهم لتوسيع معاني الألفاظ والأساليب العربية:

فمن ذلك تُرِك تسمية مَن لم يحج: صَرورَة، فقد كانت العرب تطلق هذا اللفظ بذلك المعنى على الذي يترك الحج، ولما جاء الإسلام غيّر النّبي المعنى إلى معنى آخر وهو ترك النكاح تبتّلاً وتعبّد ورهبانية زائدة، فترك الأول وغُمر واستعمل الثاني واشتهر، يقول الازهري في تهذيب اللغة: ((... وفي الحديث: (لا صرورة في الإسلام) . قال أبو عبيد: الصرورة في هذا الحديث: هو التبتل وترك النكاح.... قال: والصرورة في غير هذا الذي لم يحجج قط، وهو المعروف في الكلام)).(77)

ومما كُره في الإسلام من الألفاظ قول القائل: (خَبُثَت نفسي)، وقد أعطى النّبي ﷺ اللفظ المناسب نسبته للنفس في هذا السياق، وهو لقست، يقول: الخليل في العين: لقس: اللقس: الشره النفس، الحريص على كل شيء، ولقست نفسه إلى الشيء: نازعته حرصا. وفي الحديث: ((لا تقل خبثت نفسي، ولكن لقست))))(78) يقول ابن منظور: ولقست نفسه إلى الشيء، كفرح، إذا نازعته إليه وحرصت عليه، فهي لقسة، ومنه الحديث: لا يقولن أحدكم خبثت نفسي ولكن ليقل: لقست نفسي، أي غثت وخبثت، واللقس: الغثيان، وإنما كره النبي صلى الله عليه وسلم لفظ خبثت، هربا من لفظة الخبث والخبيث، لقبحه ولئلا ينسب المسلم الخبث إلى نفسه، كذا حققه ابن

الأثير وغيره. واللقس واللاقس: الجرب، عن ابن عباد.(79) وَإِنَّمَا كره لفظة "خبثت" لقبح لَفظه وألاَّ ينْسب الْمُسلم الْخبث إِلَى نَفسه. بينما لفظة "لقست" أخفّ وطأً، وأما من حيث المعنى فكلاهما من ذات الحقل الدلالي يقال رجل لقس، أي: سيء الخلق خبيث النفس فحّاش.

4: الشاهد الحديثي حجّة في ضبط الصيغ وبيان الأجود منها للمعنى:

اهتمّ علماء اللغة أيضا بالصيغ الصرفية وطرق أدائها وضبط شكلها وإعرابها حتّى لا يقع المتكلم في الخطأ واللّحن، وقد كان الشاهد الحديثي من أبرز المصادر التي استند عليها اللغوين لترجيح دقّة صيغة على أخرى، وفيما يأتي نورد بعض الأمثلة التي توضّح لنا ذلك:

من ذلك الاستشهاد على بعض ألفاظ المذكر والمؤنث، كلفظ الإصبع، يقول ابن السّكيت: "والإصبع مؤنثه، ويروى أن رسول الله ﷺ قال يوم حفر الخندق: "هل أنت إلا إِصبع دميت".(80)

ومنه أيضا: "وتقول: إمرأة بكر... ورجل بكر أيضا... وجاء في الحديث عن النبي ﷺ: "البكر بالبكر جلد مائة وتغريب عام".(81)

وقد ألّف ابن الأنباري كتاباً سمّاه " المذكر والمؤنث "، نجده فيه قد استشهد بالحديث النبوي في مواضع كثيرة منه، جاعلا الحديث مرجعا يستند فيه إلى القول بتذكير الكلمة أو تأنيثها أو إلى جواز الوجهين فيها. وإليك بعض الشواهد من كتابه:

يقول ابن الانباري حول جواز تذكير وتأنيث لفظة "خدج": ((يقال: ناقة خادجٌ إذا ألقتْ ولدها قبل تمام الحملِ. قال أبو عبيد: يقال: خدجت الناقة، إذا ألقت ولدها قبل أوان النتاج، وإن كان تام الخلق، ويقال: أخدجت الناقة، إذا ألقت ولدها ناقصَ

الخَلق، وإن كان لتمام الحملِ، ويقال: أخدج الرجل صلاتهُ فهو مُخدجٌ، وهي مُخدجةٌ، إذا نقصها، والخداجُ: النُقصان. قال النبي ﷺ: ((كل صلاة لا يقرأُ فيها بفاتحة الكتاب فهي خِداجٌ))، ومنه قول النبي ﷺ في ذي الثدُية (إنه مُخدجُ اليد). معناه: ناقص اليد، والثديَّة صُغرت بالهاء والثدي مذكر)).(82)

ومنه كذلك قوله حول الوجهين في لفظة "المال" مستشهدا على ذلك بالحديث: ((قال أبو هفان: "المالُ" يُذكر ويؤنث، وقال: أنثها رسول الله ﷺ، وذكرها في كلام واحد. قال: حدثنا الحسن بن عرفة عن هشام بن أبي عبد الله عن يحيى بن أبي كثيرٍ عن هلال بن أبي ميمونة عن عطاء بن يسار عن أبي سعيد الخدري أن رسول الله ﷺقال: ((المال حُلْوَةٌ خضرةٌ، ونعم العون هو لصاحبه)))).(83)

وجاء في جواز إطلاق لفظة "قتن" على المذكر والمؤنث : ((امرأة قتينٌ، إذا كانت قليلة الطُّعمِ... وقال أبو زيد: وكذلك الرجُلُ، وقد قَتُنَ قتانة، قال النبي ﷺ في المرأة: ((إنها وضيئةٌ قتنٌ)))).(84)

ويقول حول تذكير لفظة "الناجذ": (("النَّاجذُ" مُذكرٌ، وجمعه نواجذ. جاء في الحديث: ضحِك النبي ﷺ حتى بدَتْ نواجِذه، وهو آخر الأضراس)).(85)

ويقول عن تأنيث لفظة "الضِّلَعُ" مكسورة الضاد مفتوحة اللام: ((مؤنثةٌ، ويجوز أنْ تسكن اللامُ، فتقول: ضِلْعٌ، وكذلك الضِلَعُ من الجبل المُسْتَدقُّ منه. يُقال: انزل بتلك الضلع، ويقال: ثلاثُ أضْلُع، وأضْلاع، والكثير. الضُّلوع. جاء في الحديث: ((خلقت المرأة من ضِلَع عَوْجَاءَ نُزِعَتْ من جنْب آدم ﷺ)))).(86)

وقد استند ابن الانباري إلى تغليب التذكير على لفظة (حِراءٌ) بالحديث في قوله:((الغالب عليه التذكيرُ والإجراءُ؛ لأنه اسم للجبل، وربما أنثته العرب، وجعلته اسماً لما

حولَ الجيل، فيقولون: هي حراءُ بترك الإجراء والاختيار: هو حِراءٌ بالإجراء والتذكير. قال النبي ﷺ: "اسكن حراءُ فما عليك إلا نبيٌّ أو صديقٌ أو شهيدٌ" ...))(87).

ومن وجوه عناية اللغويين بالشاهد الحديثي في ضبط الصيغ، اعتمادهم على الحديث في بيان ما يكون مقصورا وممدودا من الألفاظ، إذ نجد مثلا ابن ولادّ في كتابه " المقصور والممدود" يستند في بعض المواضع على الحديث، ومن ذلك :

يقول: ((ومن المقصور الزائد على الثلاثة مما يكتب جميعه بالياء: "العلقي" نبت... و"عقرى" و"حلقي" دعاء بالعقر وحلق الرأس... والعدوى. طلبك إلى وال ليعديك على من ظلمك. والعدوى. أيضاً أن يعدي الجرب وما أشبهه وروي عن النبي ﷺ أنه قال: ((لا عدوى ولا طيرة))))(88).

كما استند غلى الحديث أيضا في قوله: ((ومن المكسور أوله الممدود... الميتاء. الطريق العامر المسلوك ومنه حديث النبيّ ﷺ في اللقطة: ((ما كان منها في طريق ميتاء فإنّه يعرّفها سنة)). وقوله عليه السلام حين توفي ابنه إبراهيم: ((لولا أنّه وعد حقّ وقول صدق وطريق ميتاء لحزنا عليك))))(89).

ومنه أيضا: ((وأما قوله: نشدت الضالة، إذا طلبتها، وأنشدتها، إذا عرفتها... وإنما قيل نشدت الضالة بغير ألف لأنه بمعنى سألت وطلبت وبغيت، فخرج على بنائها، وفرق بينه وبين نشدتك الله بالمخالفة بين المصدرين؛ فقيل ههنا: نشدانا، على فعلان، بوزن عرفان ووجدان، وقيل هنا: نشدة، وهي بناء الهيئة والنوع. ومما يدلك على أنه بغير ألف أن اسم فاعله، ناشد، ويروى عن النبي ﷺ أنه قال، لرجل نشد ضالة في المسجد، ورفع صوته بذلك: "أيها الناشد غيرك الواجد".... وإنما قيل أنشدت الضالة إذا عرّفتها، بألف؛ لأنه بمعنى أظهرتها وأوجدتها، فخرج على بناء فعلهما. ولذلك

قيل: أنشدته الشعر بألف؛ لأنه تعريف وتعليم ونحو ذلك. ومعناه معنى أسمعته أو أنبأته؛ فالأصل في جميع هذا واحد، واختلفت الأفعال والمصادر؛ لافتراق معانيها.(90)

كما احتجّ أبو محمد الحريري في " درة الغوّاص " بالحديث على القاعدة صرفية التي تقول بأنّ ((كل مهموز الآخر نحو صحراء وبطحاء وخضراء تقلب همزته في الجمع واوا، فيقال: صحراوات وبطحاوات وخضراوات، ومنه قوله ﷺ: ((ليس في الخضراوات صدقة يعني به الفاكهة الرطبة والبقول)))).(91)

وعلى العموم هذه أمثلة تبرز لنا التوسع الكبير في الاحتجاج بالحديث النبوي وجعله مصدرا لكل ما يتعلق باللغة في تّى علومها، ولولا ضيق المقام لرصدنا نماذج كثيرة في هذا المجال.

5: الشاهد الحديثي حجّة في تقويم اللحن وفساد اللسان العربي :

ألف بعض اللغويين كتبا لتصحيح كلام الناس مما وقع فيه من تحريف للمعاني وابتعاد بها عن وجه دلالاتها، وقد عوّل هؤلاء على الشاهد الحديثي في مواضع كثيرة لتقوم تلك الانحرافات اللسانية وتقويم الأغلاط الدلالية والصرفية والاشتقاقية التي لهجت بها الألسن وأخرجتها عن أصلها المستعمل في فصيح اللغة.

ومن المصنفات التي عنيت بضبط كلام الناس، كتاب " الفصيح لأبي العباس ثعلب"؛ فقد كان يستشهد بفصاحة الحديث محتجّا به للغة، وإن كان مقلاً في الاستشهاد به إلا إنّه لم يكن يرى مانعا في ضبط دلالات اللغة بالعودة إلى فصاحته ﷺ، ومن ذلك ما ذكره في باب (ما يهمز من الفعل): ((تقول: رقأ يرقأ رَقُوءا: إذا انقطع، وجاء في الحديث: ((لا تَسبُوَا الإبل فإن فيها رَقُوءَ الدم)) مفتوح الأول)).(92)

ويقول أيضا في: " الحرب خَدْعَة" بفتح الخاء دون كسرها، بأنّها أفصح اللغات. لأنّها لغة النبي ﷺ.(93) ويقول أيضا في موضع آخر: ((وواها له: إذا تعجبت منه. قال أبو النجم (من الرجز):

واهًا لريّا ثم واهًا واها ... هي المُنّى لو أننا نلناها

وجاء في الحديث: ((واهًا للنوَّاحين على أنفسهم)) ".(94)

كما ألّف ابن درستويه كتابا يشرح فيه كتاب أبي العباس ثعلب سمّاه " تصحيح الفصيح وشرحه "، وقد جعل ابن درستويه الحديث النبويّ أهمّ مصدر من مصادر الاحتجاج والتعليل لما يورده فيه من علل النحو، وضروب الأبنية، ومن تصاريف صحيح اللغة ومعتلها، ووجوه من المجازات والحقائق، والتشبيهات والاستعارات، من التي تتردد كثيرا على الألسن فاختلفت في نطقها ولحنت العامة في كثير منها.

ومن أمثله احتجاجه بالحديث في توجيه كلام الناس وضبط مواضع استعمال ألفاظ اللغة وتراكيبها: ((وأما قوله: أوعيت المتاع في الوعاء، ووعيت العلم، إذا حفظته، فهما جميعا من الوعاء، ولكن وعيته، خص به ما كان في السمع والقلب، ومعناه الفهم والحفظ والذكر. وقال "قس بن ساعدة" في خطبته، التي حكاها عنه النبي ﷺ: ((يا أيها الناس، استمعوا وعوا)). وفي الحديث: ((سمعته أذناي ووعاه قلبي))، فلما كان فيه معنى حفظت، خرج فعله على مثال حفظت؛ فقيل: وعيت، بغير ألف)).(95)

وقد صحّح ابن درستويه ما ذكره أبو العباس ثعلب حول قوله ﷺ من أنّ فتح الخاء في قوله: ((الحرب خَدعة)) كونها أفصح اللغات، وأنها لغة النبي ﷺ. واحتجّ لموقفه من الحديث نفسه في قوله: ((وأما قوله: الحرب خَدعة، هذا أفصح اللغات، ذكر لي أنها لغة النبي ﷺ، فإن أكثر الكلام في هذا ضم الخاء، وقد روي فتحها عن النبي

ﷺ. ولكن ليس ذلك لأنه كما ذكر ثعلب أنه أفصح اللغات، ولكن الفتح علامة للمرة الواحدة في هذا، وفي كل مصدر مثله، يقال: خرجت خرجة ودخلت دخلة، وركعت ركعة وأكلت أكلة، أي مرة واحدة، فإذا ضموا جعلوه اسم ما يخدع به، كما يقال للتي يلعب بها: لعبة، ولما يؤكل: أكلة، والخدعة أيضاً من الناس الذي لا يزال يخدع. والخدعة، بفتح الدال: الرجل الخداع، والخدعة بفتحتين جمع الخادع. وإنما أراد النبي ﷺ بفتح الخدعة: المرة الواحدة من الخداع، وليس فيها شيء من اللغات، بل كل العرب لغتهم النطق بجميع ما وصفنا في مواضعها ».(96)

ومن ذلك أيضا تصحيحه لمفهوم الجزور التي تطلق في الكلام على الناقة فقط فذكر أنها تشمل الشاة أيضا مستدلا بحديث النبي ﷺ ، يقول: « الجزور الناقة التي تجزر وتنحر خاصة، وإن كانت لم تنحر ولم تجزر بعد، ولا يسمى الجمل جزورا، هكذا يقول أهل اللغة. وفي الحديث أن النبي ﷺ، قال: ((مثل الذي يسمع الحكمة، ويحفظ شرها، كمثل رجل أتى راعيا، فقال له: أجزرني شاة من غنمك، فقال له: خذ بأذن أيها شئت، فعمد إلى كلب بالغنم فأخذ بأذنه وترك الغنم ومضى))؛ فسمى الشاة جزورا. وفي حديث آخر عن رجل من الصحابة أنه قال: ((أجزرني رسول الله ﷺ شاة)) ومعنى أجزرني دفعها إلي لأجزرها ».(97)

ويقول أيضا: « وأما قوله: وقع في الناس موات، وأرض موات؛ فإن الموات بالضم: كثرة الموت والوباء، وهو الموتان أيضا بالضم، على فعلان، مثل الطوفان. والموات مثل الهزال والهلاس والعطاس ونحوها من الأمراض والأدواء. وأما الموات بالفتح فكل شيء غير الحيوان؛ من الحجارة والنبات، بوزن الجماد والنبات، وهما جميعا من أصل واحد، مأخوذان من الموت. فالمضموم على مثال الأدواء التي ذكرناها، وهو مصدر، وأما المفتوح: فاسم لكل ما لا روح فيه، من الأجساد على ما وصفنا. وكذلك

الموتان بفتحتين، على بناء الحيوان. ويقال لكل ما لم يعمر من الأرض؛ لأن عمارة الأرض حياتها؛ ولذلك قال النبي ﷺ: ((من أحيا أرضا ميتة فهي له)) ".(98)

ومن المصنفات التي عنيت بتصحيح ما جرى في اللغة من الأغلاط كتاب درة الغواص في أوهام الخواص لأبي محمد الحريري. ومن الأمثلة التي ذكرها مستندا على الحديث النّبوي في تقويم اللسان، يقول عن معنى " سائر " التي اخرجها الناس عن أصل وضعها اللغوي. " فمن أوهامهم الفاضحة، وأغلاطهم الواضحة أنهم يقولون: قدم سائر الحاج، واستوفى سائر الخراج، فيستعملون سائرا بمعنى الجميع، وهو في كلام العرب بمعنى الباقي، ومنه قيل لما يبقى في الإناء: سؤر، والدليل على صحة ذلك أن النبي ﷺ قال لغيلان حين أسلم وعنده عشر نسوة: ((اختر أربعا منهن، وفارق سائرهن))، أي من بقي بعد الأربع اللاتي تختارهن ".(99)

ومن تصويباته أيضا أنّهم " يقولون في التحذير: إياك الأسد، إياك الحسد ووجه الكلام إدخال الواو على الأسد والحسد، كما قال النبي ﷺ: ((إياك ومصاحبة الكذاب، فإنه يقرب عليك البعيد، ويبعد عنك القريب)) ".(100)

ومن الأغلاط أيضا أنّهم " يقولون: ثفل في عينه بثاء معجمة بثلاث، فيصحفون فيه لأن المنقول عن العرب تفل بإعجام اثنتين من فوق. وحكى الفراء عن الكسائي أن العرب تقول: تفل في عيني ونفث، فالتفل ما صحبه شيء من الريق، والنفث النفخ بلا ريق، ومنه قوله ﷺ: ((أنّ روح القدس نفث في روعي، أنّ نفسا لن تموت حتى تستكمل رزقها، فاتقوا الله وأجملوا في الطلب)) ".(101)

ومن تصويباته لأغلاط الناس أنّهم " يقولون: نقل فلان رحله، إشارة إلى أثاثه وآلاته وهو وهم ينافي الصواب، ويباين المقصود به في لغة الأعراب، إذ ليس في أجناس الآلات ما يسمونه رحلا إلا سرج البعير ... وإنما رحل الرجل منزله، بدليل

قوله ﷺ: ((إذا ابتلت النعال فالصلاة في الرحال، أي صلوا في منازلكم عند ابتلال أحذيتكم من المطر)) ».[102]

6: الشاهد الحديثي دليل على وجود الظواهر اللغوية المتنوعة:

إضافة إلى ما سبق نجدّ أنّ اللغويين كان لهم اهتمام بالشاهد الحديثي في التدليل على الظواهر اللّغوية والاحتجاج لها، فقد صنّف ابن الأنباري كتابا في الأضداد، وهي الكلمات التي تحمل معنيين متضادين، أتي فيه على 357 لفظة، نجده يستشهد عليها بشواهد من القرآن والحديث والآثار وكلام العرب، وما يهمنا من مصادره الحديث النبوي الذي يعدّ عنده من المصادر التي تثبت حقيقة وجود ظاهرة التضاد في اللغة على الرغم من إنكار بعض علماء اللغة لها، فكان يأخذ معاني الكلمات من كلام النبي ﷺ، كما أنّه كان يقدّم الشاهد الحديثي على كلام العرب في معنى من المعاني. وفيما سيأتي من الأمثلة دليل على اعتباره للحديث حجيّة على وجود التضاد في اللغة واثباتها لها من خلال كلامه ﷺ.

يقول: « الدائم من الأضداد، يقال للساكن دائم، وللمتحرك الدائر دائم، جاء في الحديث: نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم أن يبال في الماء الدائم ».[103]

وقال أيضا: « المفرح حرف من الأضداد؛ المفرح المسرور، والمفرح المثقل بالدين؛ قال النّبي ﷺ: ((العقل على المسلمين عامة ولا يترك في الإسلام مفرح)). قال الأصمعي: المفرح: المثقل بالدين ».[104]

ومن الأضداد أيضا قولهم: « امرأة بلهاء؛ إذا كانت ناقصة العقل، فاسدة الاختيار والتمييز، وامرأة بلهاء إذا كانت كاملة العقل، عفيفة صالحة لا تعرف الشر، ولا تعلم الريب، قال النبي ﷺ: ((أهل الجنة أكثرهم البله)). فلم يرد بالبله الناقصي العقول؛

لأن من عَبدَ الله بعقل ومعرفة أفضل عنده ممن عبده بجنون وجهل، وإنما أراد عليه السلام: أهل الجنة أكثرهم السالمو الصدور، الذين لا يعرفون الشر. والعرب تمدح المرأة بالبله، وهي تذهب إلى مثل هذا المعنى، قال الشاعر:

فلرب مثلك في النساء غريرة ... بلهاء قد متعتها بطلاق ».(105)

ومن المصنّفات اللغوية التي اتخذت من الحديث النبويّ مصدرا أساسيّا لنأخذ منه معاني الكلمات، مصنّفات الألفاظ التي تحمل أكثر من معنى، أو ما يعرف بما اتفق لفظه واختلف معناه، وقد ظهرت عدة مصنفات بأسماء عديدة، ككتاب " العشرات في غريب اللغة " لأبي عمرو الزاهد. فهو يقول عن معاني الترعة: « الترعة مقَام الشاربة من الْحَوْض، والترعة الْبَاب، والترعة الْمرقاة من الْمِنْبَر وَغَيره قَالَ ابْن خالويه، والترعة الرَّوْضَة والترعة الدرجَة قَالَ النَّبِي عليه السلام: ((منبري هَذَا على ترعة من ترع الْجنَّة)) ».(106)

ويقول في باب اللحن الذي يطلق لفظه على معان عديدة: « ... اللّحن الْمَعْنى واللحن الْإِيمَاء واللحن الفطنة واللحن إِسْقَاط الْإِعْرَاب واللحن تَرْجِيع الصَّوْت بالحزن بِالْقُرْآنِ واللحن تمطيط الصَّوْت بِالْغنَاءِ واللحن اللُّغَة... وَمن اللّحن الْإِيمَاء قَوْله ﷺ لقوم بعث بهم ليعرفوا خبر قُرَيْش: ((فالحنوا لي لحنا)) ... وَمن اللّحن الفطنة أَيْضا قَول النَّبِي ﷺ: ((لَعَلَّ أحدكُم أَلحن بحجته)). أَي أفطن لَهَا... »(107)

ويقول أيضا في فصل الْأُم: « أم كل شَيْء أَصله بِالضَّمِّ ، وَمِنْه قيل لمَكَّة أم الْقرى وَأم الْكتاب فاتحته وَأم الْكتاب أَيْضا اللَّوْح الْمَحْفُوظ وَأم الرمْح الرَّايَة... وَيُقَال فلَان أم الْقَوْم وأبوهم إِذا كَانَ يحفظهم ويتولى أَمرهم وَمِنْه قَول رَسُول الله ﷺ لعَلي بن أبي طَالب كرم الله وَجهه: ((أَنا وَأَنت أَبَوا هَذِه الْأمة)). أَي القيمان بأمرها... »(108)

ويقول في فصل الْأمة: ((الْأمة بِضَم الْهمزَة تَنْصَرِف على ثَمَانِيَة معَان فالأمة الْقرن من النَّاس وَأمة كل بني تباعه وَالْأمة الرجل الَّذِي يؤتم بِهِ وَمِنْه قَول الله عز وَجل: {[**إِن إِبْرَاهِيم كَانَ أمة قَانِتًا لله حَنِيفا**]} وَالْأمة الْجَمَاعَة من النَّاس وَمن ذَلِك قَوْله عز وَجل: {[**وجد عَلَيْهِ أمة من النَّاس**]} وَالْأمة الْحِين قَالَ الله تَعَالَى {[**وَلَئِن أخرنا عَنْهُم الْعَذَاب إِلَى أمة مَعْدُودَة**]} وَالْأمة الرجل الْوَاحِد الَّذِي يقوم مقَام جمَاعَة وَمِنْه قَول النَّبِي ﷺ فِي قس بن سَاعِدَة: ((إِنِّي لأرجو أَن يَبْعَثهُ الله أمة وَحده)))).[109]

وإلى جانب عنايتهم بالأضداد والمشترك اللفظي نجدهم عنوا أيضا بظاهرة القلب في مواضع عديدة من مصنفاتهم، وقد احتجوا على بعضها بالحديث النبوي، ومن ذلك ما ذكره ابن السّكيت عن مواضع الابدال: ((يقال رأيت في أرض بني فلان لعاعة حسنة ونعاعة حسنة وهو بقل ناعم في أول ما يبدو رقيق لم يغلظ، وجاء في الحديث: ((إنما الدنيا لعاعة))، ويقال تعليت اللعاعة إذا اجتنيتها...))[110]

ويقال: ((ساب فلان فلانا فأربى عليه وأرمى عليه إذا زاد عليه في سبابه، ويقال قد أرمى على الخمسين أي زاد عليها، وجاء في الحديث: ((إني أخاف عليكم الرماء)). أي الربا، قال الفراء يقال منه قد أرميت ورميت وكذا يقال أرميت على السبعين ورميت وأربيت أي زدت)).[111]

ومنه أيضا: ((يقال قرئ: (إن لك في النهار سبحا طويلا وسبخا). قرأها يحيى بن يعمر، قال الفراء معناهما واحد، وقال غيره سبحا فراغا وسبخا نوما، ويقال قد سبخ الحر إذا حاد وانكسر، ويقال اللّهم سبح عنه الحمى أي خففها، ويقال لما يسقط من ريش الطائر السبيخ، وقال النبي ﷺ لعائشة حين دعت على سارق سرقها: ((لا تسبخي عنه)). أي لا تخففي عنه إثمه)).[112]

ومن أمثلة ظاهرة القلب المكاني التي ذكرها السيوطي " الطِبّيخ والبِطِّيخ " موردا الحديث: ((كان النبي ﷺ يعجبه البطّيخ بالرطب)) .[113]

7: الشاهد الحديثي مصدر للاحتجاج على اللغات واللهجات العربية::

كما هو معلوم أن اللغويين كان لهم اهتمام ملحوظ باللغات واللهجات العربية، فكثيرا ما كانوا يرجعون معنى لفظة معيّنة أو تركيب إلى أحد اللهجات العربية ويستدلوا على ذلك بما وصل ليدهم من فصيح الكلام، والذي لاحظناه أنهم كانوا يحتجّون للّغة بشواهد من الحديث النّبوي على بعض الألفاظ والمعاني والتراكيب التي يوردونها في مختلف مصنّفاتهم، ومن الامثلة التي نسوقها في هذا السياق ما يأتي:

لفظتي : (البيطخ والطبيخ)، فقد ذكر ابن دريد في جمهرته أنّ البطيخ والطبيخ لغتان من لغات العرب مستشهدا على أحدهما بحديث النّبي ﷺ، في قوله: ((والطبيخ والبطيخ لغتان. بطخ: والمبطخة: موضع نبات البطيخ والجمع مباطخ. وفي الحديث: ((كان النبي ﷺ يعجبه الطبيخ بالرطب)) ». [114] وذكر الزمخشري أنّ ((تطبخ الرجل: أكل البطيخ، وأكل الطبيخ: لغة أهل المدينة)).[115]

يقول ابن درستويه: ((وأما البطيخ ففاكهة معروفة، وهي بكسر الأول، وتشديد الثاني على بناء فعيل وهي عربية محضة، وفيها لغة أخرى، وهي الطبيخ، بتقديم الطاء، وليس عندنا على القلب كما يزعم اللغويون. وقد بينا الحجة في ذلك في "إبطال القلب". وفي الحديث: ((كان النبي ﷺ يأكل الطبيخ بالرطب)). كأنه مشتق من الطبخ والبطخ من معنى آخر؛ وذلك أنه يقال لمكانه، الذي يزرع فيه: المبطخة. وجمعها: المباطخ، مثل المقاثي والمقثاة)).[116]

ومن احتجاج اللغويين بالحديث على اللهجات العربية ، نورد ما ذكره الأزهري في معجمه تهذيب اللغة حول معاني " أم" : ((قال الليث: وتكون (أم) مبتدأة للكلام في الخبر، وهي لغة يمانية، يقول قائلهم: أم نحن خرجنا خيار الناس، أم نطعم الطعام، أم نضرب السهام؛ وهو يخبر. وروى ابن اليزيدي، عن أبي حاتم، قال: قال أبو زيد: (أم) تكون زائدة، لغة لأهل اليمن... وقال غيره: تكون (أم) بلغة أهل اليمن بمعنى: الألف واللام. وفي الحديث: ((ليس من امبر امصيام في امسفر)) .أي: ليس من البر الصيام في السفر)). (117)

ومن استشهادهم بالحديث على اللهجات أيضا ما ذكره الجوهري في الصّحاح حول معنى لفظة " دفا " يقول: ((دفا: دفوت الجريح أدفوه دفوا، إذا أجهزت عليه، وكذلك دافيته وأدفيته. حكاهما أبو عبيد. وفى الحديث أنه عليه الصلاة والسلام أتى بأسير يوعك، فقال لقوم منهم: ((اذهبوا به فأدفوه))، يريد الدفء من البرد، فذهبوا به فقتلوه، فوداه رسول الله ﷺ)))).(118) يقول ابن منظور معقّبا عن معنى الحديث: ((أراد الإدفاء من الدفء، وأن يدفأ بثوب، فحسبوه بمعنى القتل في لغة أهل اليمن؛ وأراد أدفئوه، بالهمز، فخففه بحذف الهمزة. وهو تخفيف شاذ، كقولهم: لا هناك المرتع، وتخفيفه القياسي أن تجعل الهمزة بين بين لا أن تحذف، فارتكب الشذوذ لأن الهمز ليس من لغة قريش. فأما القتل فيقال فيه: أدفأت الجريح ودافأته ودفوته ودافيته ودافقته: إذا أجهزت عليه)).(119)

وقد رأى ابن درستويه الاختلاف حول لفظة " الإصبع" بين فتح الباء وكسرها راجع إلى اختلاف اللغات فيها، وانّ أفصحها ما جاء على لسان النّبي ﷺ يقول: ((وأما قوله: هي الإِصبَع، بفتح الباء مع كسر الهمزة؛ فإن بعض العامة يكسر الباء منها. وبعضهم يضم أولها، وفيها لغات، وأفصحهن ما ذكره أحمد بن يحيى. وفي الحديث عن

النبي ﷺ أنه قال: ((قلب المؤمن بين إِصبَعين من أصابع الرحمن، يقلبه كيف شاء)). وقال يوم الخندق:

هل أنت إلا إِصبَع دميت ... وفي سبيل الله ما لقيت

فكسر الهمزة وفتح الباء، وأنث الإصبع. والإصبع معروفة، وربما استعيرت في أشياء غيرها)).(120)

8: الشاهد الحديثي دليل لإثبات المعاني المجازية للألفاظ:

يعدّ هذا الوجه من الوجوه التي تبرز لنا بشدّة أيضا مدى توسّع اللغويين في الاعتداد بحجيّة الحديث النّبوي وجعله من أهم المصادر اللّغوية التي يعوّلون عليها في مصنّفاتهم، وسنقف على بعض الأمثلة التي سنبرز من خلالها استنباطهم للمعاني المجازية ، ولعلّ أبرز من عني بها الإمام جار الله الزمخشري في معجمه " أساس البلاغة " بيّن فيه ما يقع في مواد اللغة من معاني على تخرج إلى سبيل المجاز والاستعارة والكناية.

ومن ذلك مادة (ح ف ن): ((أعطاه حفنة من الدقيق وهي ملء الكفين. وحفنت له حفنتين، وثلاث حفناتٍ. واحتفنته: أخذته لنفسي. ومن المجاز في الحديث: ((إنما نحن حفنة من حفنات ربنا)))).(121)

ومنه أيضا مادة (ب ك ر): ((بكر المسافر وأبكر وبكر وابتكر وتبكر: خرج في البكرة... وباكره: بكر إليه. وتقول: المباكرة مباركة. وأتيته باكراً وبكرة وبكراً. ومن المجاز: بكر بالصلاة إذا صلاها في أول وقتها. وفي الحديث: ((لا يزال الناس بخير ما بكروا بصلاة المغرب)) وبكر إلى صلاة الجمعة: خرج إليها في أول وقتها)).(122)

ويقول في معنى (خ ش ر): ((ما بقي على المائدة إلا خشارة وهي ما لا خير فيه. وهذه خشارة الشعير وهي ما لا لب فيه، وخشارة التمر وهي رديئه والشيص منه... ومن المجاز: هو من الخشارة أي من الدون. وفي الحديث ((ذهب الخيار وبقيت خشارة كخشارة الشعير)))).(123)

ومما ذكره على سبيل التشبيه في مادة (خ ف ت): ((خفت صوته خفوتاً، وصوته خافت وخفيت. وخفت الرجل: سكت فلم يتكلم. وأخذه السكات والخفات: السكوت... ويقال للميت: قد خفت إذا انقطع كلامه. ومن المجاز: زرع خافت: ميت. وفي الحديث: ((مثل المؤمن الضعيف مثل خافت الزرع)))).(124)

والشواهد كثيرة جدا في كتاب الزمخشري لا يسع المقام للتوسع في سردها، وهي تدل على مدى عنايته بالمعاني البلاغية والاحتجاج لها بالأحاديث النّبوية لإثباتها والتوكيد عليها وتقريرها.

ولم يكن الزمخشري وحده من الذين عنوا بهذا الجانب بل نجد بعض اللغويين كانت لهم اشارات تتعلق بالمعاني البلاغية في معاجمهم، ومنهم الجوهري في معجمه الصّحاح، وفهو يبيّن التّشبيه الواقع بين معنى حزة السّراويل والحديث النّبوي الذي نقله في قوله: ((حزة السّراويل؛ حجزته. وأما الذي في الحديث: ((آخذ بحزته)) فإنما يريد بعنقه. وهو على التشبيه)).(125)

ومنهم كذلك بان فارس في مجم مقاييس اللغة الذي نجده يلتفت إلى التشبيه في الحديث في مادة (ربق): ((الراء والباء والقاف أصل واحد، وهو شيء يدور بشيء. كالقلادة في العنق، ثم يتفرع. فالربقة: الخيط في العنق... وجاء في الحديث: ((لكم الوفاء بالعهد مالم تأكلوا الرباق))، وهو جمع ربق، وهو الحبل، وأراد العهد. شبه ما لزم الأعناق بالربق الذي يجعل في أعناق البهم)).(126)

ومن اللغويين الذين اهتموا بالمعاني البلاغية بشكل كبير في معاجمهم المرتضى الزبيدي في "تاج العروس"، فمن المجاز الواقع في الحديث: ((فأصبح يوما وهو خبيث النفس)) أي ثقيلها كريه الحال.(127)

ومن المجاز أيضا في الحديث: ((لا يقولن أحدكم خبثت نفسي))، أي ثقلت وغثت، كأنه كره اسم الخبث.(128)

ومن المجاز الحاصل من طريق الاستعارة في الحديث ما ذكر الزبيدي في معنى (طنب): ((الطُّنُب بضمتين: حبل طويل يشد به سرادق البيت... وطناب هي الأوخي، وهي الطوال من حبال الأخبية... والأطناب: ما شدوا به البيت من الحبال بين الأرض والطرائق. ومن المجاز: في الحديث: ((ما بين طنبي المدينة أحوج مني إليها)) أي ما بين طرفيها. والطنب: واحد أطناب الخيم فاستعاره للطرف والناحية)).(129)

ومن كناية الحديث في معنى (ضرب) يقول الزبيدي: ((... وفي الحديث: ((فضرب الله على أصمختهم)) أي ناموا فلم ينتبهوا. والصماخ؛ ثقب الأذن. وفي الحديث: ((فضرب على آذانهم)) هو كناية عن النوم. معناه حجب الصوت والحس أن يلجا آذانهم فينتبهوا، فكأنها قد ضرب عليها حجاب)).(130)

ومن الكناية ما ذكره في معنى مادة (شدد): ((وفي حديث قيام شهر رمضان: ((أحيا الليل وشد المئزر)) ، هو كناية عن اجتناب النساء، أو عن الجد والاجتهاد في العمل، أو عنهما معا)).(131)

ولعلّنا نكتفي عند هذا القدر اجمالا ، والذي يريد الاستزادة فاليراجع معجم " تاج العروس" ففيه مادة غزيرة تتعلق بمعاني الألفاظ البلاغية، ولولا ضيق المقام

لاستطردنا في إيراد عدد لا بأس به من الشواهد الحديثية التي اعتمد عليها المرتضى الزبيدي في استقصاء المعاني البلاغية لكثير من مواده اللغوية التي ضمّنها معجمه، ولكثرتها يمكننا اعتباره من المعاجم البلاغية الفريدة التي يحتاج إليها ويستأنس بها كل من قصد معنىً بلاغيا للفظة من الألفاظ. ولاشكّ أنّ هذا الجانب من الاحتجاج بالحديث النّبوي يعدّ مظهرا من المظاهر التي ساهمت بشكل كبير في إثراء اللغة العربية وزيادة اتساع معانيها.

ثانيا: الشاهد الحديثي والواقع البلاغي:

إلى جانب اهتمام اللغويين بتوسّع بالحديث النّبوي من خلال عدّه من أهمّ مصادر الاحتجاج اللغوي، نجد أيضا أنّ علماء البلاغة يعتبرون الحديث أصلا من أصول الاحتجاج البلاغي التي لا يمكن تجاوزها، وذلك أنّهم لم يعلموا كلاما بعد القرآن الكريم أنقى في اللفظ ولا أصوب في معنى ولا أدق في تركيب ويسر العبارة من الحديث النبّوي الشريف، وقد أفاضوا في بيان فصاحة النّبي ﷺ وعلو مقامه في البلاغة وهو الذي أوتي جوامع الكلم. وقد أجاد الجاحظ وأبلغ في وصف كلامه ﷺ بقوله: ((هو الكلام الذي قل عدد حروفه، وكثر عدد معانيه، وجل عن الصنعة، ونزه عن التكلف. استعمل المبسوط في موضع البسط؛ والمقصور في موضع القصر، وهجر الغريب الوحشي، ورغب عن الهجين السوقي؛ فلم ينطق عن ميراث حكمه، ولم يتكلم إلا بكلام قد حف بالعصمة، وشد بالتأييد، ويسر بالتوفيق، وهذا الكلام الذي ألقى الله المحبة عليه وغشاه بالقبول، وجمع بين المهابة والحلاوة، وبين حسن الإفهام وقلة عدد الكلام هو مع استغنائه عن إعادته وقلة حاجة السامع إلى معاودته، لم تسقط له كلمة، ولا زلت له قدم، ولا بارت له حجة، ولم يقم له خصم، ولا أفحمه خطيب، بل يبذ الخطب الطوال بالكلام القصير، ولا يلتمس إسكات الخصم إلا بما يعرفه

الخصم، ولا يحتج إلا بالصدق، ولا يطلب الفلج إلا بالحق، ولا يستعين بالخلابة، ولا يستعمل المؤاربة، ولا يهمز ولا يلمز، ولا يبطئ ولا يعجل، ولا يسهب ولا يحصر؛ ثم لم يسمع الناس بكلام قط أعم نفعًا ولا أصدق لفظًا، ولا أعدل وزنًا، ولا أجمل مذهبًا، ولا أكرم مطلبًا، ولا أحسن موقعًا، ولا أسهل مخرجًا، ولا أفصح عن معناه، ولا أبين عن فحواه من كلامه ﷺ)).[132]

وقد تباين الاستشهاد بالحديث في مصنفات البلاغيين بين مقلّ مضيّق ومكثر متوسّع، وعلى العلوم فهم لا يرون مانعا من ضبط القواعد البلاغية وتقعيدها بالاستناد إلى كلامه ﷺ، فكانوا أفضل حالا من بعض النحاة الذين مانعوا الاحتجاج به في القواعد النحوية، وفيما يأتي سنحاول الوقوف على واقع الاحتجاج البلاغي بالحديث في جهود المتقدمين من علماء البلاغة خاصّة.

فالجاحظ في فصول كتابه " البيان والتّبيين " نجده يورد شواهدا كثيرة من الحديث النّبوي دون أن يعلّق عليها أو يحلّلها تحليلا بلاغيّا، فمن استناده على الحديث في بيان خطر البيان على الإنسان في باب ذم فضول الكلام ومدح الصمت:

وقال النبي ﷺ: ((وهل يكب الناس على مناخرهم في نار جهنم إلا حصائد ألسنتهم)) .

وقال ابن الأعرابي، عن بعض أشياخه: تكلم رجل عند النبي عليه السلام فخطل في كلامه، فقال النبي ﷺ: ((ما أعطي العبد شرا من طلاقة اللسان)) .[133]

كما بيّن الجاحظ جملة من المبتكرات التركيبة من أقوال رسول الله وأحاديثه وخطبه، في قوله: ((وسنذكر من كلام رسول الله ﷺ، مما لم يسبقه إليه عربي، ولا شاركه فيه أعجمي، ولم يدّع لأحد ولا ادّعاه أحد، مما صار مستعملا ومثلا سائرا.

فمن ذلك قوله: «يا خيل الله اركبي» ، وقوله: «مات حتف أنفه» ، وقوله: «لا تنتطح فيه عنزان» ، وقوله: «الآن حمي الوطيس» ... وصار كلام رسول الله صلّى الله عليه وسلّم مثلا. ومن ذلك قوله لأبي سفيان بن حرب: «كل الصيد في جوف الفرا» . ومن ذلك قوله: «هدنة على دخن، وجماعة على أقذاء» ، ومن ذلك قوله: «لا يلسع المؤمن من جحر مرتين»)) .(134)

وقد فاضل الجاحظ بين كلام النّبي ﷺ وكلام الشعراء ، ومن ذلك ((فمن كلامه ﷺ حين ذكر الأنصار فقال: «أما والله ما علمتكم إلا لتقلون عند الطمع، وتكثرون عند الفزع» . وقال: «الناس كلهم سواء كأسنان المشط» ، و «المرء كثير بأخيه» ، و «لا خير في صحبة من لا يرى لك مثل ما ترى له» . وقال الشاعر:

سواء كأسنان الحمار فلا ترى ... لذي شيبة منهم على ناشىء فضلا

وقال آخر: شبابهم وشيبهم سواء ... فهم في اللوم أسنان الحمار

وإذا حصلت تشبيه الشاعر وحقيقته، وتشبيه النبي صلّى الله عليه وسلّم وحقيقته، عرفت فضل ما بين الكلامين)).(135)

وقد عقب هذا الكلام بذكر جملة من الأحاديث التي تبرز بلاغة النّبي ﷺ وإيجاز كلامه مع كثرة معانيه. ولم يتطرق لها بالشرح والتحليل البلاغي.

ومنها في باب الأسجاع في الكلام. وفي الحديث المأثور، قال: «يقول العبد مالي مالي، وإنما لك من مالك ما أكلت فأفنيت، وأعطيت فأمضيت، أو لبست فأبليت» .(136)

في كتب الإمام عبد القاهر الجرجاني نجده يستشهد في بعض مباحثه بأحاديث نبويّة، وإن لم يكن مكثراً لأنّ هدفه من كتبه كان ينصب موضوعها أكثر شيء حول

مسألة إعجاز القرآن، فلم يكن للشاهد الحديثي نصيب وافر في هذا المجال، وعلى الرغم من هذا نقف له على جملة من الأحاديث التي احتجّ بها على بعض الوجه البلاغية.

فمن ذلك في باب التّجنيس الذي يقول فيه: « أما التجنيس فإنك لا تستحسن تجانُس اللفظتين إلا إذا كان وقع معنييهما من العقل موقعاً حميداً، ولم يكن مَرْمَى الجامع بينهما مَرْمًى بعيداً ... »(137)

وذكر أنّ من بديع الكلام في هذا الضرب من البلاغة ما جاء في أحاديث النّبي ﷺ « وإن أنتَ تتبّعته من الأثر وكلام النبي ﷺ تَثِقْ كلَّ الثقة بوجودك له على الصِّفة التي قَدمتُ، وذلك كقول النبي ﷺ : ((الظُّلْم ظُلُماتٌ يوم القيامة))، وقوله صلوت الله عليه: ((لا تزالُ أُمَّتِي بخيرٍ ما لم ترَ الغنى مَغْنَمًا، والصدقةَ مَغْرَماً))، وقوله ﷺ: ((يا أيُّهَا الناس؛ أَفْشُوا السلام، وأَطْعِمُوا الطعام، وصِلُواْ الأرحامَ، وصَلُّوا بالليلِ، والناسُ نِيامٌ، تدخلُوا الجنَّةَ بِسَلامٍ))، فأنت لا تجد في جميع ما ذكرتُ لفظاً اجتُلِب من أجل السجع، وتُرك له ما هو أحقُّ بالمعنى منه وأبرُّ به، وأهدَى إلى مَذْهبه ».(138)

واستشهد في باب التشبيه العقلي في أخذ الشَّبه من المحسوس للمحسوس، بالحديث في قوله: « الشبهُ عَقليٌّ، قولُ النبيّ ﷺ: ((إياكم وخَضْراء الدِمَن))، الشبه مأخوذ للمرأة من النبات كما لا يخفى وكلاهما جسمٌ، إلا أنه لم يُقصَد بالتشبيه لونُ النبات وخُضرته، ولا طعمه ولا رائحته، ولا شكله وصورته ولا ما شاكل ذلك ولا ما يسمَّى طبعاً كالحرارة والبرودة المنسوبتين في العادة إلى العقاقير وغيرها مما يُسَخَّن بدن الحيوان ويَبْرُدُ بحصوله فيها، ولا شيءٌ من هذا الباب بل القصدُ شَبَهٌ عقليٌّ بين المرأة الحسناءِ في المنبت السوء، وبين تلك النابتة على الدِّمنة، وهو حُسْنُ الظاهر في رأى العين مع فساد الباطن، وطيبُ الفَرع مع خبث الأصل ».(139)

كما استشهد على بلاغة التشبيه من خلال المثل بالحديث النّبوي: « واعلم أن المَثَل قد يُضرَبُ بجُمَلٍ لا بدَّ فيها من أن يتقدّمها مذكورٌ يكون مشبَّهاً به، ولا يمكن حذفُ المشبَّه به والاقتصار على ذكر المشبَّه، ونقلُ الكلام إليه حتى كأنه صاحبُ الجملة، إلا أنه مشبَّهٌ بمن صفته وحكمه مضمون تلك الجملة بيان هذا أن قول النبي ﷺ: ((النَّاسُ كإبلٍ مِئة لا تكادُ تجدُ فيها راحلةً))، لا بدّ فيه من المحافظة على ذكر المشبَّه به الذي هو الإبل، فلو قلت: الناس لا تجد فيهم راحلة أو لا تجد في الناس راحلة، كان ظاهرَ التعسُّف... »(140).

ويقول أيضا في فصل مواقع التمثيل وتأثيره مبرزا علوّ شأن البيان النّبوي: « واعلم أنّ مما اتفق العقلاءُ عليه، أن التمثيل إذا جاءَ في أعقاب المعاني، أو بَرَزَتْ هي باختصار في مَعرِضه، ونُقِلت عن صُوَرها الأصلية إلى صورته، كساها أُبَّهةً، وكَسَبها مَنْقَبةً، ورفع من أقدارها ... وإن أردت اعتبارَ ذلك في الفنّ الذي هو أكرم وأشرف، فقابلْ بين أن تقول: إن الذي يعظ ولا يَتَّعظ يُضِرُّ بنفسه من حيث ينفع غيره، وتقتصرَ عليه وبَين أن تذكر المَثَل فيه على ما جاء في الخبر من أن النبي ﷺ قال: ((مَثَلُ الّذي يعلِّم الخيرَ ولا يَعْمَلُ به، مثلُ السِّراج الذي يضيء للناس ويُحرق نفسه))، ويروي: مَثَلُ الفتيلة تُضيء للناس وتُحرق نفسها... وكذا بين أن تقول: الدنيا لا تدوم ولا تبقى، وبين أن تقول: هي ظلٌّ زائل، وعارِيَّةٌ تُستردُّ، ووديعة تُسترجَع، وتذكر قول النبي ﷺ: ((مَنَ في الدنيا ضيفٌ وما في يديه عاريَّة، والضيفُ مرتحِلٌ، والعاريَّة مُؤَدّاة)) ... »(141)

وقد استشهد الجرجاني على بعض وجوه المجاز بالحديث في كتابه " أسرار البلاغة" حيث قال: « وأمّا المجاز فكلُّ كلمة أريد بها غيرُ ماوقت له في وَضْع واضعها، لملاحظةٍ بين الثاني والأوّل، فهي مجاز وإن شئت قلت: كلُّ كلمة جُزْتَ بها ما وقعتْ

به في وَضْع الواضع إلى ما لم توضع له، من غير أن تستأنف فيها وضعاً، لملاحظةٍ بين ما تُجُوّز بها إليه، وبين أصلها الذي وُضعتْ له فيوضع واضعها، فهي مجاز. ومعنى الملاحظة هو أنها تستند في الجملة إلى غير هذا الذي تريده بها الآن... فمن الصريح قولهم: فلان طويلُ اليَد، يراد: فَضْلُ القُدْرة، فأنت لو وضعتَ القدرة هاهنا في موضع اليد أحَلْتَ، كما أنك لو حاولت في قول النبي ﷺ وقد قالت له نساؤه ﷺ: ((أَيَّتُهَا أسرعُ لحاقاً بك يا رسول اللّه؟ فقال: " أَطْوَلكُنَّ يداً))، يريد السخاءَ والجُود وبَسْط اليَدِ بالبَذْل أن تضع موضع اليد شيئاً مما أريد بهذا الكلام، خرجتَ من المعقول، وذلك أن الشَّبه مأخوذٌ من مجموع الطويلِ واليَدِ مضافاً ذاك إلى هذه، فطلبُه من اليد وحدها طلبُ الشيء على غير وجهه... وهكذا قول النبي ﷺ: " المؤمنون تَتَكافأُ دِماؤُهم، ويَسْعَى بذِمَّتهم أَدناهم، وهم يدٌ على من سواهم "، المعنى وإن كان على قولك وهُم عونٌ على من سواهم، فلا تقول إن اليد بمعنى العون حقيقةٌ، بل المعنى أن مَثَلَهم مع كثرتهم في وجوب الاتِّفاق بينهم، مَثَلُ اليد الواحدة فكما لا يُتصوَّر أن يخذل بعضُ أجزاء اليد بعضاً، وأن تختلف بها الجهة في التصرف، كذلك سبيل المؤمنين في تعاضُدهم على المشركين، لأن كلمةَ التوحيد جامعةٌ لهم، فلذلك كانوا كنفس واحدة، فهذا كله مما يعترف لك كل أحد فيه ...)).[142]

ومن علماء البلاغة الذين احتجوا بالحديث في تقعيد القواعد البلاغية ابن سنان الخفاجي، الذي يجعل من كلام النبي ﷺ حجة على اثبات السجع والازدواج عندما تكلم عن شروط الفصاحة التي جعل منها المناسبة بين الألفاظ والمعاني في قوله: ((ومن شروط الفصاحة: المناسبة بين الألفاظ وهي على ضربين: مناسبة بين اللفظين من طريق الصيغة. ومناسبة بينهما من طريق المعنى... ومن المناسبة بين الألفاظ في الصيغ: السجع والازدواج ويحد السجع بأنه تماثل الحروف في مقاطع الفصول)).[143]

ثم ذكر موقف الناس من السجع بين الكراهة والاستحسان ، وقال : ((والمذهب الصحيح: أن السجع محمود إذا وقع سهلاً متيسراً بلا كلفة ولا مشقة وبحيث يظهر أنه لم يقصد في نفسه ولا أحضره إلا صدق معناه دون موافقة لفظه ولا يكون الكلام الذي قبله إنما يتخيل لأجله ورد ليصير وصلة إليه فإنا متى حمدنا هذا الجنس من السجع كنا قد وافقنا دليل من كرهه وعملنا بموجبه لأنه إنما دل على قبح ما يقع من السجع بتعمل وتكلف. ونحن لم نستحسن ذلك النوع ووافقنا أيضاً دليل من اختاره لأنه إنما دل به على حسن ما ورد منه في كتاب الله تعالى وكلام النبي ﷺ والفصحاء من العرب. وكان يحسن الكلام ويبين آثار الصناعة ويجرى مجرى القوافي المحمودة والذي يكون بهذه الصفات هو الذي حمدناه واخترناه وذكرنا أنه يكون سهلاً غير مستكره ولا متكلف...(144)

وقد ذكر شواهد من كلام النّبي ﷺ على المسجوع قبل شواهد كلام العرب وبعد ان ذكر شواهد عليه من القرآن وذكر أنّ القرآن لم يرد فيه إلا ما هو من القسم المحمود لعلوه في الفصاحة، وذكر أنه واقع موقعه من غير تكلف ولا اخلال بالمعنى فجاءت فيه الألفاظ متناسبة مع المعاني تمام المناسبة: عن النبي ﷺ قال: ((خير المال سكة مأبورة ومهرة مأمورة)). فقال: مأمورة لأجل المناسبة والمستعمل مومرة أي كثيرة.

ومنه أيضا أنه كان يعود الحسن والحسين عليهما السلام فيقول: ((أعيذ كما بكلمات الله التامة من كل شيطان وهامة ومن كل عين لامة)). ولم يقل ملمة لأجل المناسبة. وكذلك قوله ﷺ في بعض الحديث: ((ترجعن مأزورات غير مأجورات))لأن مأزورات من الوزر والمتسعمل موزورات فجاء به هكذا لأجل المناسبة.(145)

واستشهد أيضا بالحديث في باب التجانس، حيث قال: ((ومن التناسب بين الألفاظ: المجانس وهو أن يكون بعض الألفاظ مشتقاً من بعض إن كان معناهما

واحداً أو بمنزلة المشتق إن كان معناهما مختلفان أو تتوافق صيغتا اللفظتين مع اختلاف المعنى وهذا إنما يحسن في بعض المواضع إذا كان قليلاً غير متكلف ولا مقصود في نفسه ... ومن كلام النبي ﷺ: ((عصية عصت الله وغفار غفر الله لها وأسلم سالمها الله)).(146)

ومن علماء البلاغة الذين توسّعوا في الاحتجاج بالحديث النبوي للقواعد البيانية والبلاغية ابن الأثير في كتابه "المثل السائر "، ففيه ما يربو بكثير عن المائة شاهد حديثي، بل إننا نجده في أول كتابه يقرر مسألة مهمّة، وهي جعل حفظ الحديث في مقام حفظ كلام الله عزّ وجل لأنّهما من الأمور التي تقوم بها الآلة اللغوية والبلاغية للمتكلم. يقول : ((حفظ ما يحتاج إليه من الأخبار الواردة عن النبي ﷺ، والسلوك بها مسلك القرآن الكريم في الاستعمال)).(147)

ولذلك نجده يحتجّ بالحديث ويستشهد به على كل ما يتعلق بفصول علوم البيان ومقدّماته، وسنورد بعض النماذج على استشهداته دون استطراد فبالمثال يتضح المقال.

فهو يقول في فصل الحكم على المعاني ، وهو أمر متصل بالترجيح البلاغي بين المعنى وضدّه و الحقيقة والمجاز، ومن الشواهد التي ذكرها في الترجيح بين ما يحتمل معنى وضده، يقول: ((... دلالة اللفظ على المعنى وضده أغرب من دلالته على المعنى وغيره مما ليس بضده، فمما جاء منه قول النبي صلّى الله عليه وسلّم: ((صلاة في مسجدي هذا خير من ألف صلاة في غيره من المساجد إلّا المسجد الحرام)) ؛ فهذا الحديث يستخرج منه معنيان ضدان: أحدهما: أن المسجد الحرام أفضل من مسجد رسول الله ﷺ، والآخر: أن مسجد رسول الله ﷺ أفضل من المسجد الحرام: أي أن صلاة واحدة فيه لا تفضل ألف صلاة في المسجد الحرام، بل تفضل ما دونها، بخلاف المساجد الباقية فإن ألف صلاة فيها تقصر عن صلاة واحدة فيه.

وكذلك جاء قول النبي ﷺ أيضا: ((من كلام النّبوّة الأولى إذا لم تستح فاصنع ما شئت)) وهذا يشتمل على معنيين ضدين: أحدهما: أن المراد به إذا لم تفعل فعلا تستحي منه فافعل ما شئت، والآخر: أن المراد به إذا لم يكن لك حياء يزعك عن فعل ما يستحى منه فافعل ما شئت، وهذان معنيان ضدان أحدهما مدح والآخر ذم.

ومثله ورد في الحديث النبوي أيضا، وذلك أنه ذكر شريح الحضرمي عند النبي ﷺ فقال: ((لا يتوسّد القرآن)) وهذا يحتمل مدحا وذما؛ أما المدح فالمراد به أنه لا ينام الليل عن القرآن فيكون القرآن متوسدا معه لم يتهجد به، وأما الذم فالمراد به أنه لا يحفظ من القرآن شيئا، فإذا نام لم يتوسد معه القرآن، وهذان التأويلان من الأضداد. وكثيرا ما يرد أمثال ذلك في الأحاديث النبوية)).(148)

واستشهد بالحديث النّبوي أيضا على الترجيح بين المعنيين اللذان قد يحتملها لفظ واحد، وقد يكونان حقيقيان أو مجازيان أو أحدهما حقيقي والآخر مجازي، وهذا الترجيح أيضا داخل فيما تقتضيه المعاني الخطابية من جهة الفصاحة أو البلاغة، ومثال ما ذكره في المعنيان الحقيقيان ((وأما مثال المعنيين إذا كانا حقيقيين فقول النبي ﷺ: ((التمسوا الرّزق في خبايا الأرض)) والخبايا: جمع خبيئة، وهو كل ما يخبأ كائنا ما كان، وهذا يدل على معنيين حقيقيين: أحدهما: الكنوز المخبوأة في بطون الأرض، والآخر: الحرث والغراس؛ وجانب الحرث والغراس أرجح؛ لأن مواضع الكنوز لا تعلم حتى تلتمس، والنبي ﷺ لا يأمر بذلك؛ لأنه شيء مجهول غير معلوم، فبقي المراد بخبايا الأرض ما يحرث ويغرس.

وكذلك ورد قوله ﷺ: ((إذا ابتلّت النّعال فالصّلاة في الرّحال)) وهذا الحديث مرخّص في ترك صلاة الجماعة بسبب المطر، وله تأويلان: أحدهما: أنه أراد نعال الأرض، وهو ما غلظ منها، والآخر: أنه أراد الأحذية، والوجه هو الثاني؛ لظهوره في

الدلالة على المعنى، وأكثر العلماء عليه، ولو كان المراد به غلظ من الأرض لخرج عن هذا الحكم كل بلد تكون أرضه سهلة لا غلظ فيها ».(149)

وقد اعتنى ابن الأثير بقضية السجع ، واحتجّ لها بالحديث النّبوي لأنّه يرى أنّ استعمال السّجع المحمود الذي لا يذهب رونقه بمعنى الكلام هو فضيلة ، وأنّ النّبي ﷺ لم يردّ السّجع مطلقا، يقول: « .. فإن قيل: إن النبي ﷺ قال لبعضهم منكرا عليه وقد كلمه بكلام مسجوع: ((أسجعا كسجع الكهّان)) ولولا أن السجع مكروه لما أنكره النبي ﷺ.

فالجواب عن ذلك أنا نقول: لو كره النبي ﷺ السجع مطلقا لقال: «أسجعا» ثم سكت، وكان المعنى يدل على إنكار هذا الفعل لم كان، فلما قال: ((أسجعا كسجع الكهان)) صار المعنى معلقا على أمر، وهو إنكار الفعل لم كان على هذا الوجه، فعلم أنه إنما ذم من السجع ما كان مثل سجع الكهان، لا غير، وأنه لم يذم السجع على الإطلاق، وقد ورد في القرآن الكريم، وهو ﷺ قد نطق به في كثير من كلامه، حتى إنه غيّر الكلمة عن وجهها إتباعا لها بأخواتها من أجل السجع، فقال لابن ابنته عليهما السلام: ((أعيذه من الهامّة، والسّامّة، وكلّ عين لامّة)) وإنما أراد ملمة، لأن الأصل فيها من ألمّ فهو ملم، وكذلك قوله ﷺ: ((ارجعن مأزورات غير مأجورات)) وإنما أراد موزورات من الوزر، فقال: «مأزورات» لمكان مأجورات، طلبا للتوازن والسجع، وهذا مما يدلك على فضيلة السجع. على أن هذا الحديث النبوي الذي يتضمن إنكار سجع الكهان عندي فيه نظر... ».(150)

وقد استشهد للمعاني المخترعة أو المبتدعة في كلام العرب في باب الصناعة المعنوية، واحتجّ لكثير منها بالحديث النّبوي على أنّها مستخرجة منه، ومن ذلك: « ومن ذلك ما ذكرته في فصل من كتاب، فقلت: إذا تخلّق المرء بخلق البأس والندى لم

يخف عرضه دنسا، كما أن الماء إذا بلغ قلّتين لم يحمل نجسا. وهذا المعنى مبتدع لي، وهو مستخرج من الحديث النبوي في قوله ﷺ: ((ذا بلغ الماء قلّتين لم يحمل خبثا))

. ومن ذلك ما ذكرته في كتاب أصف فيه نزول العدو على حصار بلد من بلاد المكتوب عنه، وكان ذلك في زمن الشتاء فسقط على العدو ثلج كثير صار به محصورا، فقلت: وقد عاجله قتال البروق قبل البوارق، وأحاط به الثلج فصار خنادق تحول بينه وبين الخنادق، والشتاء قد لقي عسكره من البرد بعسكره، والسماء قد قابلته بأغبر وجهها لا بأخضره، والأرض كأنها قرصة النّقيّ وعسى أن تكون أرض محشره.

والمعنى المخترع من هذا الكلام قولي: «والأرض كأنها قرصة النّقيّ وعسى أن تكون أرض محشره» وهو مستخرج من الحديث النبوي في قوله ﷺ: ((إنّكم تحشرون على أرض بيضاء كقرصة النّقيّ)) يريد الخبزة البيضاء ولما كان الثلج على الأرض مماثلا لذلك ومشابها له استنبطت أنا له هذا المعنى المخترع، فجاء كما تراه، وهو من المعاني التي يدل عليها شاهد الحل.[151]

ومن ذلك ما ذكرته في ذم الشيب، فقلت: الشيب إعدام للإيسار، وظلام للأنوار؛ وهو الموت الأول الذي يصلى نارا من الهم أشد وقودا من النار، ولئن قال قوم إنه جلالة فإنهم دقّوا به وما جلّوا، وأفتوا في وصفه بغير علم فضلّوا وأضلّوا، وما أراه إلا محراثا للعمر ولم تدخل آلة الحرث دار قوم إلا ذلّوا، ومن عجيب شأنه أنه المملول الذي يشفق من بعده، والخلق الذي يكره نزع برده، ولما فقد الشباب كان عنه عوضا ولا عوض عنه في فقده. والمعنى المخترع ههنا في قولي: «وما أراه إلا محراثا للعمر ولم تدخل آلة الحرث دار قوم إلا ذلوا» وهو مستنبط من الحديث النبوي، وذاك أن النبي صلّى الله عليه وسلّم رأى آلة حرث فقال: «ما دخلت هذه دار قوم إلّا ذلّوا» فأخذت أنا هذا ونقلته إلى الشيب، فجاء كما تراه في أعلى درجات الحسن، وذلك لما بينه وبين

الشيب من المناسبة الشبيهة؛ لأن الشيب يفعل في البدن ما يفعله المحراث في الأرض، وإذا نزل بالإنسان أحدث عنه ذلا.[152]

إلى غير هذا من المعاني المبتكرة أوردها ابن الأثير واستخلصها من الأحاديث النّبوية يرجع إليها في موضعها من المقالة الثانية في الصناعة المعنوية.

كما احتجّ ابن الأثير في باب الإيجاز في قسم الإيجاز بالقصر بالأحاديث النّبوية التي تبرز جوامع الكلم، وذكر جملة منها معلّقا عليها، ومن ذلك : فمن ذلك قول النبي صلّى الله عليه وسلّم: «الحلال بيّن، والحرام بيّن وبينهما أمور متشابهات» وهذا الحديث من أجمع الأحاديث للمعاني الكثيرة، وذاك أنه يشتمل على جلّ الأحكام الشرعية؛ فإن الحلال والحرام إما أن يكون الحكم فيهما بينا لا خلاف فيه بين العلماء، وإما أن يكون خافيا يتجاذبه وجوه التأويلات؛ فكل منهم يذهب فيه مذهبا.

وكذلك جاء قوله ﷺ: ((الأعمال بالنّيّات وإنّما لكلّ إمرىء ما نوى)) فإن هذا الحديث أيضا من جوامع الأحاديث للأحكام الشرعية.

ومن ذلك قوله ﷺ: ((المضعف أمير الرّكب)) وقد ورد آخر هذا الحديث بلفظ آخر، فقال ﷺ: ((سيروا بسير أضعفكم)) إلا أن الأول أحسن؛ لأنه أبلغ معنى فإن الأمير واجب الحكم فهو يتّبع، وإذا كان المضعف أمير الركب كانوا مؤتمرين له في سيرهم ونزولهم، وهذا المعنى لا يوجد في قوله: ((سيروا بسير أضعفكم)) .

وأحسن من هذا كله ما ورد عنه ﷺ في حديث مطوّل يتضمن سؤال جبريل عليه السلام فقال من جملته: ((ما الإحسان؟ قال: أن تعبد الله كأنّك تراه فإن لم تكن تراه فإنّه يراك)). فقوله: «تعبد الله كأنك تراه» من جوامع الكلم؛ لأنه ينوب مناب كلام كثير، كأنه قال: تعبد الله مخلصا في نيتك، واقفا عند أدب الطاعة من الخضوع والخشوع، آخذا

أهبة الحذر، وأشباه ذلك؛ لأن العبد إذا خدم مولاه ناظرا إليه استقصى في آداب الخدمة بكل ما يجد إليه السبيل وما ينتهي إليه الطّوق.(153)

وقد احتجّ ابن أبي الأصبع كذلك بالحديث النّبوي على كثير من المباحث البلاغية التي ضمّنها كتابه " تحرير التحبير" ، وقد كان الشاهد الحديثي فيها مقدم على الشعر العربي، ولا نكاد نجده يترك حديثا يحتجّ به إلاّ ويشفعه بالشرح والتحليل البلاغي، وفيما يلي بعض ملامح هذا الاحتجاج.

فمن أمثله الاستعارة في السنة النبوية قوله ﷺ: ((ضموا مواشيكم حتى تذهب فحمة العشاء)). فاستعار ﷺ للعشاء الفحمة لقصد حسن البيان، لأن الفحمة هاهنا أظهر للحس من الظلمة فإن الظلمة تدرك بحاسة البصر فقط والفحمة تدرك بحاستي البصر واللمس لأنها جسم والظلمة عرض فكان ذكرها أعني الفحمة أحسن بياناً من ذكر الظلمة.(154)

ويقول عن الكناية: ((وفي السنة النبوية من الكناية ما لا يكاد يحصى، كقوله ﷺ: ((لا يضع العصا عن كتفه)). كناية عن كثرة الضرب أو كثرة السفر)).(155)

وقد اعتنى بإيراد شواهد حديثية كثيرة على مختلف ألوان فن علم البديع، وكان يقدّم لها تحليلات دقيقة رائعة، فهو مثلا يقسم التجنيس إلى أنواع ثمانية ويستشهد على بعضها بالحديث النّبوي، ومن ذلك تجنيس التغاير، وهو أن تكون إحدى الكلمتين اسماً، والأخرى فعلاً، كقول الرسول ﷺ: ((عصية عصت الله ورسوله)) و ((غفار غفر الله لها)) و ((أسلم سالمها الله)).(156) ومنه تجنيس التماثل الذي تتماثل فيه الكلمتان من جهة الاشتقاق سواء أكانتا اسمين أم فعلين، كقول رسول الله ﷺ: ((الظلم ظلمات))، وكقوله ﷺ: ((أسلم تسلم))).(157) ومنه قوله في تجنيس التّصحيف الذي يكون النقط فيه فارقاً بين الكلمتين، كقوله ﷺ: ((لعله كان يتكلم بما

لا يعنيه ويتحلى بما لا يغنيه)).[158]وتجنيس التحريف، وهو أن يكون الشكل فارقاً بين الكلمتين أو بعضهما، كقول الرسول ﷺ: ((الظلم ظلمات)).[159] وتجنيس التصريف ، وهو اختلاف صيغة الكلمتين بإبدال حرف من حرف إما من مخرجه أو من قريب منه، وكقول الرسول عليه السلام: ((الخيل معقود بنواصيها الخير)).[160]

من ذلك قوله في الطّباق: ((فمثال طباق الإيجاب ... وكقول الرسول ﷺ للأنصار رضي الله عنهم: ((إنكم لتكثرون عند الفزع، وتقلون عند الطمع))، فانظروا إلى فضل هذه العبارة كيف أتت المناسبة التامة فيها ضمن المطابقة)).[161]

ويقول مستشهدا على أحد أنواع المبالغة، وهي المبالغة المدمجة، ((وقد جاء منها في سنة الرسول ﷺ ما لا يحصى كثرة، ولا يلحق بلاغة، كقوله عليه السلام خبراً عن ربه أنه قال سبحانه: ((كل عمل ابن آدم له إلا الصيام فإنه لي، وأنا أجزي به)). وقوله في بقية هذا الحديث: ((والذي نفس محمد بيده لخلوف فم الصائم أطيب عند الله من ريح المسك)). ففي هذا الحديث مبالغتان: أحداهما كون الحق سبحانه أضاف الصيام إلى نفسه دون سائر الأعمال لقصد المبالغة في تعظيمه وتشريفه، وأخبر أنه عز وجل يتولى مجازاة الصائم بنفسه، مبالغة في تعظيم الجزاء وشرفه... والمبالغة الثانية إخبار الرسول ﷺ بعد تقديم القسم لتأكيد الخبر بأن خلوف فم الصائم أطيب عند الله من ريح المسك، ففضل تغيير فم الصائم بالإمساك عن الطعام والشراب على ريح المسك الذي هو أطيب الطيب على مقتضى ما يفهم من ريح المسك وريح تغير فم الصائم، وأتى المعنى بصيغة أفعل للمبالغة، فجمع هذا الكلام بين قسمي المبالغة المجازي والحقيقي)).[162]

ويقول في فن المقابلة: ((ومن أمثلة صحة المقابلات قول الرسول صلى الله عليه وسلم: " ما كان الرفق في شيء إلا زانه، ولا الخرق في شيء إلا شانه " فقابل عليه السلام

الرفق بالخرق، والزين بالشين بأحسن ترتيب وأتم مناسبة بين الرفق والخرق ولفظتي شانه وزانه ».[163]

ولعلنا نكتف بهذا القدر، وذلك أنّ فنون علم البديع كثيرة جدا، كصحة التفسير والتبيين والإشارة والتمثيل والإيغال والاحتراس والتورية والتغاير والتعليل والتذييل ... إلخ. وقد لا نكاد نجد فنا إلا واستهد فيه المؤلف بالأحاديث وحلّلها تحليلا دقيقا، وهذا جليّ لنا من خلال ما أوردنا من أمثلة لتبرز لنا مدى احتجاج ابن أبي الاصبع واعتماده على البيان النّبوي في الكلام على المباحث البلاغية ومختلف تقسيماتها وقواعدها.

ومن المصنفات البلاغية التي عنيّت عناية فائقة بالشاهد الحديثي في كل أبوابها وجعلته حجّة على ما يقع فيها من فروع وتقسيمات، كتاب " الطراز" لأبي حمزة العلوي[164]، ولعلّنا في هذا الكتاب بالذات لا نرى داعيّا لإيراد أمثلة من استشهاده بالحديث النّبوي، وذلك لكثرة الأحاديث التي تضمّنها هذا الكتاب قد تغنينا عن التمثيل له، فبمجرد أن يفتح القارئ دفتي هذا الكتاب ويطالع موضوعاته البلاغية لا يلبث أن تستقبله شواهد الأحاديث النّبوية التي كان المؤلف يسوقها مجتمعة تحت مسمّى " الأخبار النّبوية" ويجعلها المصدر الثاني بعد القرآن الكريم في الاستشهاد، ولا يكاد يخلو باب من الأبواب أو فصل من الفصول أو مبحث من المباحث إلا ويورد فيه شواهد يحتجّ بها لما قرّره من أحكام بلاغية أو يؤكد ما نصّ عليه البلاغيون قبله من قواعد في مختلف علوم البلاغة.

خاتمة:

وما نخلص إليه من خلال كل ما سبق أنّ الاستشهاد بالحديث النبوي في كثير من الجوانب والمظاهر ينمّ على حجيّته في التقعيد للغة وضبط كثير من مسائلها وقواعدها،

إذ يعدّ مصدرا موثوقا من مصادر الاحتجاج عند اللغويين، وقد رأينا توزّع هذه الجوانب في مختلف دراساتهم اللغوية؛ نحوية وصرفية ولغوية وصوتية.

كما كان للشاهد الحديثي أيضا في جهود علماء البلاغة حضور مكثّف، فكل ما قدّموه من جهود حثيثة لإرساء القواعد البلاغية للكشف من خلالها عن أسرار اللغة العربية وجمال ألفاظها وتراكيبها، كان الحديث النّبوي فيها أصلا من الأصول التي عوّل عليها هؤلاء، باعتباره مصدرا موثوقا به أيضا للاحتجاج بعد القرآن الكريم، فلا يمكن الاستغناء عنه أو حتّى تجازوه – عن وجود المثال والشاهد فيه– إلى غيره من منثور ومنظوم الكلام البليغ. وقد انصب جلّ استشهادهم بالحديث في علمي البيان والبديع، وذلك أنّ كل منهما تظهر البراعة فيه من حيث المعنى، فعلم البيان علم يهتم بصور نقل المعنى، بينما يهتم علم البديع بوجوه تحسين المعاني وتجميلها. وقل استشهادهم به في علم المعاني الذي يهتم بالتراكيب والأساليب التي ينقل بها المعنى. اللّهم في أسلوب الإيجاز الذي نراه يتصل بخاصيّة جوامع الكلم التي أوتيها النّبي ﷺ، بينما توسّع المحدثون كثيرا في الاستشهاد بالحديث في هذا العلم من علوم البلاغة.

الحواشي والإحالات

(1) – ينظر: حجج المنكرين: جلال الدين السيوطي (ت: 911هـ): الاقتراح في أصول النحو، تح: عبد الحكيم عطية، دار البيروتي، دمشق، ط:2، 1427 هـ – 2006 م، ص:44.

(2) – ينظر: عبد العظيم إبراهيم محمد المطعني (ت: 1429هـ): الشبهات الثلاثون المثارة لإنكار السنة النبوية عرض وتفنيد ونقض، مكتبة وهبة، ط:1، 1420 هـ – 1999 م، ص:138.

(3) – ينظر: محمود فجال: الحديث النبوي في النحو العربي، أضواء السلف–الرياض،ط:2، 1417ه – 1997م، ص:99.

(4) – سعيد الأفغاني: في أصول النحو، المكتب الإسلامي، بيروت–لبنان، 1407ه–1987م، ص:46.

(5) – ينظر : معجم العين، ج:6، ص:64–65.

(6) – ينظر: أحمد بن فارس (ت: 395هـ): الصاحبي في فقه اللغة العربية ومسائلها وسنن العرب في كلامها، تح: محمد علي بيضون، ط:1، 1418هـ-1997م، ص:28.

(7) – ينظر: حافظ محمد بادشاه وكفايت الله المهداني: تأثر اللغة العربية بالحديث، مجلة الازهار، قسم اللغة العربية- الجامعة الوطنية للغات الحديثة، إسلام أباد- باكستان، مجلد3، شمارة 1، يناير-يونيو، 2017م، ص:121.

(8) – الرافعي: تاريخ آداب العرب، دار الكتاب العربي- بيروت، ج:2، ص:187.

(9) – عمرو بن بحر الجاحظ (ت: 255هـ): البيان والتبيين، دار ومكتبة الهلال- بيروت، 1423 هـ، ج:2، ص:14.

(10) – المصدر نفسه، ج:2، ص:13

(11) – مصطفى صادق الرافعي: تاريخ آداب العرب، دار الكتاب العربي- بيروت، ج:2، ص:186.

(12) – ابن الأثير الكاتب (ت: 637هـ) المثل السائر في أدب الكاتب والشاعر، تح: محمد محي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية للطباعة والنشر – بيروت، 1420 هـ، ج:1، ص:29.

(13) – الرافعي: تاريخ آداب العرب، ج:2، ص:213.

(14) – ابن الأثير (ت: 606هـ): النهاية في غريب الحديث والأثر، تح: طاهر أحمد الزاوى - محمود محمد الطناحي، المكتبة العلمية - بيروت، ط:1، 1399هـ - 1979م، ج:1، ص:04.

(15) – ينظر: محمود فجال: الحديث النبوي في النحو العربي، ص:110.

(16) – أبو محمد علي بن أحمد بن سعيد بن حزم الأندلسي القرطبي الظاهري (ت: 456هـ): الإحكام في أصول الأحكام، تح: أحمد محمد شاكر، دار الآفاق الجديدة، بيروت، ج:4، ص:36-37.

(17) – أبو إسحق إبراهيم بن موسى الشاطبي (ت: 790 هـ): المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية (شرح ألفية ابن مالك)، تح: مجموعة محققين، معهد البحوث العلمية وإحياء التراث الإسلامي بجامعة أم القرى - مكة المكرمة، ط:1، 1428 هـ - 2007 م، ج:3، ص:401.

(18) – السيوطي: الاقتراح في أصول النحو، ص:39.

(19) – محمد حسن حسن جبل: الاحتجاج بالشعر في اللغة –الواقع ودلالته–، دار الفر العربي- القاهرة، ص:69.

(20) – السيوطي: الاقتراح في أصول النحو، ص:44.

(21) – سيبويه: الكتاب، ج:2، ص:110.

(22) – المصدر نفسه، ج:2، ص:111.

(23) – المصدر نفسه، ج:2، ص:319.

(24) – المصدر نفسه، ج:3، ص:98.

(25) – المصدر نفسه، ج:3، ص:533.

(26) – المصدر نفسه، ص:44.

(27) – محمد عيد: الاستشهاد والاحتجاج باللغة – رواية اللغة والاحتجاج بها في ضوء علم اللغة الحديث –، عالم الكتب، ط:3، 1988م، ص:111.

(28) – محمد صالح شريف عسكري: الاستشهاد بالحديث النّبوي عند اللغويين، آفاق الحضارة الاسلامية، أكاديمية العلوم الإنسانية و الدراسات الثقافية، السنة:13، ع:2، ، خريف و شتاء 1431هـ. ص:98.

(29)– أبو إسحق إبراهيم بن موسى الشاطبي (ت: 790 ه): المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية (شرح ألفية ابن مالك)، تح: مجموعة محققين، معهد البحوث العلمية وإحياء التراث الإسلامي بجامعة أم القرى – مكة المكرمة، ط:1، 1428 ه – 2007 م، ج:3، ص:403-404.

(30) – السيوطي: الاقتراح في أصول النحو، ص:43.

(31) – السيد محمد الخضر حسين: الاستشهاد بالحديث في اللغة، مجلة مجمع اللغة العربية الملكي– القاهرة، شعبان 1355ه– أكتوبر 1936م، ج:3، ص:208-209.

(32) – المرجع نفسه، ص:110.

(33) – ينظر: مجمع اللغة العربية: القرارات العلمية في خمسين عاما 1934-1984، اخراج: محمد شوقي أمين وإبراهيم الترزي، الهيئة العامة لشوؤن المطابع الأميرية– القاهرة، 1404ه-1984، ص:05.

(34) – البغدادي: خزانة الأدب، ج:1، ص:10.

(35)– شمس الدين الجَوجَري (ت: 889ه): شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب، تح: نواف بن جزاء الحارثي، عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية، المدينة المنورة، المملكة العربية السعودية، ط:1، 1423ه-2004م، ج:1، ص:95.

(36) – طه الراوي: نظرة في النحو، مجلة مجمع ص:327.

(37) – محمود فجّال: الحديث النّبوي في النحو العربي، ص:314-315.

(38) – أبو عبد الرحمن الخليل بن أحمد بن عمرو بن تميم الفراهيدي البصري (ت: 170ه): معجم العين، تح: مهدي المخزومي وإبراهيم السامرائي، دار ومكتبة الهلال، ج:7، ص:418.

(39) – أبو بكر محمد بن الحسن بن دريد الأزدي (ت: 321ه) جمهرة اللغة، تح: رمزي منير بعلبكي، دار العلم للملايين – بيروت، ط:1، 1987، مج:1، ص:56.

(40) – محمد بن أحمد بن الأزهري الهروي، أبو منصور (ت: 370هـ): تهذيب اللغة، تح: محمد عوض مرعب، دار إحياء التراث العربي – بيروت، ط:1، 2001م، ج:1، ص:121.

(41) – الجوهري: الصحاح، ج:2، ص:639.

(42) – أبو الحسن علي بن إسماعيل بن سيده المرسي (ت: 458هـ): المحكم والمحيط الأعظم، تح: عبد الحميد هنداوي، دار الكتب العلمية – بيروت، ط:1، 1421 هـ – 2000 م، ج:2، ص:46.

(43) – ابن السكيت، أبو يوسف يعقوب بن إسحاق (ت: 244هـ): كتاب الألفاظ، تح: فخر الدين قباوة، مكتبة لبنان ناشرون، بيروت–لبنان،ط:1، (1998م)، باب العطاء، ص:381.

(44) – الخليل بن أحمد: معجم العين، ج:6، ص:64–66.

(45) – الخليل بن أحمد الفراهيدي: العين، ج:1، ص:72.

(46) – المصدر نفسه، ج:1، ص:258.

(47) – الأزهري: تهذيب اللغة، ج:1، ص:205.

(48) – ابن دريد: الجمهرة، ج:6، ص:1160.

(49) –الأزهري: تهذيب اللغة، ج:3، ص:92.

(50) – الجوهري: الصحاح، ج:3، ص:872–873.

(51) – المصدر نفسه، ج:6، ص:2404.

(52) – ابن فارس: مقاييس اللغة، ج:3، ص:376.

(53) – ابن السكيت، أبو يوسف يعقوب بن إسحاق (ت: 244هـ): كتاب الألفاظ، تح: فخر الدين قباوة، مكتبة لبنان ناشرون، بيروت–لبنان،ط:1، (1998م)، باب القطوب، ص:323.

(54) – أَبُو محمد، عبد الله بن جعفر بن محمد بن دُرُسْتَوَيْه ابن المرزبان (ت: 347هـ): تصحيح الفصيح وشرحه، تح: محمد بدوي المختون، المجلس الأعلى للشئون الإسلامية –القاهرة، عالم النشر، ط:1، (1419هـ – 1998م)، ص:500.

(55) – حافظ محمد بادشاه وكفايت الله المهداني: تأثر اللغة العربية بالحديث، ص:128.

(56) – تهذيب اللغة، ج:3، ص:92.

(57) – الجوهري: الصحاح، ج:3، ص:1192. وينظر ابن فارس: مقاييس اللغة، ج:1، ص:360.

(58) – الازهري: تهذيب اللغة، ج:1، ص:84.

(59) – المصدر نفسه، ج:1، ص:94.

(60) – الجوهري: الصحاح، ج:2، ص:718.

(61) – المصدر نفسه، ج:2، ص:671.

(62) – ابن فارس: مقاييس اللغة، ج:3، ص:24.

(63) – ينظر: الازهري: تهذيب اللغة، ج:6، ص:273؛ والجوهري: الصحاح، ج:5، ص:1889..

(64) – الازهري: تهذيب اللغة، ج:4، ص:122.

(65) – بان منظرو: لسان العرب، ج:2، ص:527.

(66) – ابن درستوي: تصحيح الفصيح، ص:213.

(67) – الثعالبي: فقه اللغة وسر العربية، ص:119.

(68) – ينظر: السيوطي: المزهر في علوم اللغة ، ج:1، ص:165.

(69) – ابن فارس: الصاحبي في فقه اللغة العربية ومسائلها وسنن العرب في كلامها، ص:204.

(70) – الثعالبي: فقه اللغة وسر العربية، ص:105.

(71) – ينظر: أبو بكر محمد بن الحسن بن دريد الأزدي (ت: 321هـ): الاشتقاق، تح: عبد السلام محمد هارون، دار الجيل، بيروت – لبنان، ط:1، 1411 هـ – 1991 م، ص:22.

(72) – المجتبى، ص:2.

(73) – المصدر نفسه، ص:3.

(74) – المصدر نفسه ، ص:4.

(75) – المصدر نفسه ، ص:5.

(76) – ينظر لمزيد من الشواهد والتفاصيل: أبو بكر محمد بن الحسن بن دريد الأزدي: المجتنى، دائرة المعارف العثمانية، ط:2، 1382هـ – 1962م، من ص:2 إلى ص:15.

(77) – الأزهري: تهذيب اللغة، ج:12، ص:77.

(78) – الخليل بن احمد: معجم العين، ج:5، ص:78. وينظر: ابن فارس: الصاحبي في فقه اللغة، ص:55.

(79) – ابن منظور: لسان العرب، ج:6، ص:208.

(80) – ابن سهل: إسفار الفصيح، ج:2، ص:641.

(81) – المصدر نفسه، ج:2، ص:663.

(82) – أبو بكر، محمد بن القاسم بن محمد بن بشار بن الحسن بن بيان بن سماعة بن فَروة بن قَطَن بن دعامة الأنباري (ت: 328 هـ): المذكر والمؤنث، تح: محمد عبد الخالق عضيمة، جمهورية مصر العربية – وزارة الأوقاف – المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية – لجنة إحياء التراث، ط:1، 1401 هـ – 1981م، ج:1، ص:159.

(83) – المصدر نفسه، ج:1، ص:456.

(84) – المصدر نفسه، ج:2، ص:23.

(85) – المصدر نفسه، ج:1، ص:309.

(86) – المصدر نفسه، ج:1، ص:370-371.

(87) – المصدر نفسه، ج:2، ص:43-44.

(88) – ابن ولاد أبو العباس أحمد بن محمد بن الوليد التميمي المصري (ت: 332هـ): المقصور والممدود، تح: بولس برونله، مطبعة ليدن، ط:1، (1900م)، ص:84.

(89) – المصدر نفسه، ص:121.

(90) – المصدر نفسه، ص:134.

(91) درة الغواص في أوهام الخواص، ص:277.

(92) – أحمد بن يحيى بن زيد بن سيار الشيباني بالولاء، أبو العباس، المعروف بثعلب (ت: 291هـ): الفصيح، تح: عاطف مدكور، دار المعارف، ص:278.

(93) – المصدر نفسه، ص:292.

(94) – المصدر نفسه، ص:287.

(95) – أَبُو محمد، عبد الله بن جعفر بن محمد بن دُرُسْتَوَيْه ابن المرزبان (ت: 347هـ): تصحيح الفصيح وشرحه، تح: محمد بدوي المختون، المجلس الأعلى للشئون الإسلامية –القاهرة، عالم النشر، ط:1، (1419هـ - 1998م)، ص:131.

(96) – المصدر نفسه، ص:279.

(97) – المصدر نفسه، ص:282.

(98) – ص:363.

(99) – القاسم بن علي بن محمد بن عثمان، أبو محمد الحريري البصري (ت: 516هـ): درة الغواص في أوهام الخواص، تح: عرفات مطرجي، مؤسسة الكتب الثقافية – بيروت، ص:10.

(100) – المصدر نفسه، ص:29.

(101) – المصدر نفسه، ص:78.

(102) – المصدر نفسه، ص:104.

(103) – أبو بكر، محمد بن القاسم بن محمد بن بشار بن الحسن بن بيان بن سماعة بن فَروة بن قَطَن بن دعامة الأنباري (ت: 328هـ): الأضداد، تح: محمد أبو الفضل إبراهيم، المكتبة العصرية، بيروت – لبنان، 1407 هـ - 1987 م، ص:83.

(104) – المصدر نفسه، ص:197.

(105) – المصدر نفسه، ص:333.

(106) – محمد بن عبد الواحد بن أبي هاشم، أبو عمر الزاهد المطرز الباوَرْدي، المعروف بغلام ثعلب (ت: 345هـ): العشرات في غريب اللغة، تح: يحيى عبد الرؤوف جبر، المطبعة الوطنية – عمان، باب المرعى، ص:66.

(107) – المصدر نفسه، باب اللحن، ص:132-133.

(108) – سليمان بن بنين بن خلف بن عوض، تقيّ الدين، الدقيقي المصري (ت: 613هـ): اتفاق المباني وافتراق المعاني، تح: يحيى عبد الرؤوف جبر، دار عمار – الأردن، ط:1، (1405هـ 1985م)، ص:233.

(109)– المصدر نفسه، ص:234.

(110) – ابن السّكيت: القلب والإبدال ، ص:01.

(111) – المصدر نفسه، ص:03.

(112) – المصدر نفسه ، ص:09.

(113) – السيوطي: المزهر في علوم اللغة، ج:1، ص:368.

(114) – ابن دريد: جمهرة اللغة، ج:1، ص:292.

(115) – أبو القاسم محمود بن عمرو بن أحمد، الزمخشري جار الله (ت: 538هـ): أساس البلاغة، تح: محمد باسل عيون السود، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، ط:1، 1419 هـ - 1998 م، ج:1، ص:593.

(116) – ابن درستويه: الكتاب: تصحيح الفصيح وشرحه، ص:313.

(117) – الازهري: تهذيب اللغة، ج:15، ص:484؛ وينظر: الفيروزآبادي: تاج العروس، ج:31، ص:253.

(118) – الجوهري: الصحاح، ج:6، ص:2338.

(119) – ابن منظور: لسان العرب، ج:1، ص:76-77.

(120) – ابن درستويه: تصحيح الفصيح وشرحه، ص:299-300.

(121) – الزمخشري: أساس البلاغة، ج:1، ص:201.

(122) – المصدر نفسه، ج:1، ص:72.

(123) – المصدر نفسه، ج:1، ص:247-248.

(124) – المصدر نفسه، ج:1، ص:258.

(125) – الجوهري: الصحاح، ج:3، ص:873.

(126) – ابن فارس: مقاييس اللغة، ج:2 ص:481.

(127) – محمّد بن محمّد بن عبد الرزّاق الحسيني، أبو الفيض، الملقّب بمرتضى، الزَّبيدي (ت: 1205هـ): تاج العروس من جواهر القاموس، تح: مجموعة من المحققين، دار الهداية، ج:5، ص:238.

(128)– المصدر نفسه، ج:5، ص:238.

(129) – المصدر نفسه، ج:3، ص:278.

(130) – المصدر نفسه، ج:3، ص:252.

(131) – المصدر نفسه، ج:8، ص:247.

(132) – عمرو بن بحر الجاحظ: البيان والتبيين، ج:2، ص:13.

(133) – المصدر نفسه، ج:1، ص:70.

(134) – الجاحظ: البيان والتبيين، ج:2، ص:12.

(135) – الجاحظ: البيان والتبيين، ج:2 ، ص:14-15.

(136) – الجاحظ: البيان والتبيين، ج:1، ص:237.

(137) – أبو بكر عبد القاهر بن عبد الرحمن بن محمد الفارسي الأصل، الجرجاني الدار (ت: 471هـ): أسرار البلاغة، تح: محمود محمد شاكر، مطبعة المدني بالقاهرة، دار المدني بجدة، ص7-8.

(138) – المصدر نفسه، ص:13.

(139) – المصدر نفسه، ص:67.

(140) – المصدر نفسه، ص:113.

(141) – المصدر نفسه، ص:119-120.

(142) – المصدر نفسه، ص:356-357.

(143) – أبو محمد عبد الله بن محمد بن سعيد بن سنان الخفاجي الحلبي (ت: 466هـ): سر الفصاحة، دار الكتب العلمية، ط:1، 1402هـ_1982م، ص:171.

(144) – المصدر نفسه، ص:171.

(145) – المصدر نفسه، ص:176-177.

(146) – المصدر نفسه، ص:197.

(147) – نصر الله بن محمد بن محمد بن عبد الكريم الشيباني، الجزري، أبو الفتح، ضياء الدين، المعروف بابن الأثير الكاتب (ت: 637هـ): المثل السائر في أدب الكاتب والشاعر، تح: محمد محي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية للطباعة والنشر – بيروت، 1420هـ، ج:1، ص:29.

(148) – ابن الأثير: المثل السائر، ج:1، ص:50-51.

(149) – المصدر نفسه، ج:1، ص:59.

(150) – المصدر نفسه، ج:1، ص:196.

(151) – المصدر نفسه، ج:1، ص:310.

(152) – المصدر نفسه، ج:1، ص:321-322.

(153) – المصدر نفسه، ج:2، ص:111.

(154)– عبد العظيم بن الواحد بن ظافر ابن أبي الإصبع العدواني، البغدادي ثم المصري (ت: 654هـ): تحرير التحبير في صناعة الشعر والنثر وبيان إعجاز القرآن، تح: حفني محمد شرف، الجمهورية العربية المتحدة – المجلس الأعلى للشئون الإسلامية – لجنة إحياء التراث الإسلامي، ص:99.

(155) – المصدر نفسه، ص:143.

(156) – المصدر نفسه، ص:104.

(157) – المصدر نفسه، ص105.

(158) – المصدر نفسه، ص:106.

(159) – المصدر نفسه، ص:106.

(160) – المصدر نفسه، ص:107.

(161) – المصدر نفسه، ص:112.

(162) – المصدر نفسه، ص:153.

(163) – المصدر نفسه، ص:181.

(164) – يحيى بن حمزة بن علي بن إبراهيم، الحسيني العلويّ الطالبي الملقب بالمؤيد باللَّه (ت: 745هـ): الطراز لأسرار البلاغة وعلوم حقائق الإعجاز، المكتبة العنصرية – بيروت، ط:1، 1423هـ. ينظر باب الاستعارة 112/1، والتشبيه بأنواعه 145/1-185 والمجاز 2/ص5 والكناية 206/1. والحذف والإيجاز 49/2، وفنون علم البديع 184/2، إلى غير ذلك من المباحث المتنوعة التي لم يتخلّف فيها الشاهد الحديثي.

The Protest with a Prophet's Hadith according to the scholars

Rooting the grammatical problem and reading in linguistic and rhetorical reality

Dr. Boukhezna Hamza

Department of Islamic civilization

Institute of Islamic Sciences - El-Oued University

boukhezna-hamza@univ-eloued.dz

Abstract:

Through this study, we seek to uncover the reality of the Prophet's Hadith in a good number of linguistic studies, to push all the flimsy suspicions that may be attached to it that undermine researchers confidence in its originality and linguistic value, and this by providing an accurate reading of the origin of the grammatical problem through the standards that scholars have accepted. Those advanced in establishing linguistic sciences in the beginning, and one of the critical criteria upon which we stood by them is listening (Al-Samae) or transmitting (Al-Naqel), as Ibn Al-Anbari calls it, and it is the head of the matter in proving the Arabic pronunciation that requires the validity of the protest against the complexity of the language. Then we will talk about the controls of protest, with a detailed explanation of the reality of the protest in the hadith by tracing its manifestations in the linguistic and rhetorical heritage.

Key words:

Prophet's Hadith; Protest; Controls; Grammar; Rhetoric; The language.